

The Role of the Clearance Crisis on Public Expenditure and Budget Deficit in Palestine

Bahaa Suphi Awwad*

Palestine Technical University,
Tulkarm, Palestine.

Email: dr.awwadb@hotmail.com

Jafar Salam Zidan

Palestine Technical University,
Tulkarm, Palestine.

Email: jafar281091@gmail.com

Received October, 2020; Accepted December, 2020

Abstract: This study aims to analyze the effect of the clearance tax on the level of public debt and the deficit of the balance of payment in Palestine for the years 1996-2019. Data was collected from the Palestinian Monetary Authority and the Ministry of Finance. The study applies the ordinary least square to test the effect of the clearance tax on the public expenditures (current and budgeted) from one side and on the balance of payment from the other side. Findings show that current expenditures and budget deficit are positively associated with the clearance tax while budgeted expenditures are not correlated with the reported tax. The study stresses on the importance to restructure the economic agreements with Israel, more specifically the Paris Economic Protocol. The study concludes with important recommendations. Palestinian authorities and relevant policymakers should reinforce their strategies to improve the tax system and the efficiency of tax collection. They should diversify their revenues, rationalize their spending, and undertake new projects to reduce the public debt level.

Keywords: Clearing crisis; Development Expenses; Transferred expenses; Budget deficit.

Type: Research paper



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

DOI: 10.51325/ijbeg.v4i1.59

دور أزمة المقاصة على النفقات العامة وعجز الموازنة في فلسطين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل إيرادات ضريبة المقاصة والإنفاق العام وعجز الموازنة ما بين الاعوام (1996-2019) في فلسطين، والكشف عن أثر أزمة ضريبة المقاصة على النفقات الجارية والنفقات التطويرية وعجز الموازنة. ولاتمام هذه الدراسة وتحقيق الغرض منها، فقد تم اعتماد المنهجي الوصفي التحليلي والمنهج الكمي وتم جمع البيانات المالية من اصدارات سلطة النقد ووزارة المالية الفلسطينية. وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد أثر لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات الجارية ولا يوجد اثر لهذه الازمة على النفقات التطويرية، ويوجد أثر لأزمة إيرادات المقاصة على إجمالي عجز أو فائض الموازنة، وعلى ضوء النتائج اوصت الدراسة باعادة صياغة التفاهات الاقتصادية مع اسرائيل واهمها بروتوكول باريس الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على ضريبة المقاصة في تمويل النفقات التشغيلية والتطويرية وذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة عن طريق المشاريع الاستثمارية المختلفة، واعادة هيكلة النظام الضريبي في فلسطين وتطوير نظام الجباية الضريبية، وتخفيض الانفاق الحكومي الى الحد الاقصى من اجل تخفيض العجز في الموازنة وسداد الدين العام.

الكلمات المفتاحية: أزمة المقاصة، النفقات التطويرية، النفقات التحويلية، عجز الموازنة.

مقدمة الدراسة

ترافق تطور دور الدولة واتساع مجالات عملها، وظهور العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، إلى إعادة هندسة إدار الدولة وأدواتها المستخدمة في الاقتصاد والمالية العامة (Khalidi, 2019)، ومنذ ذلك الحين ازداد الاهتمام بالمالية العامة والسياسيات المالية والاقتصادية للدولة، وأثرت تلك السياسات في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي من خلال الإنفاق، حيث يعدّ نمو الإنفاق الحكومي وقلة الموارد من أهم المشكلات التي تواجه الدول، ولعل الإنفاق الحكومي أحد الموضوعات التي تدرسها الموازنة العامة، مما استرعى انتباه المدارس الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام بالموازنة العامة وأثرها على الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها (Shikaki, 2019; Al-Naser, 2019; Al-Affifi, 2019; Alareeni, 2019; Alsuwaigh, et.al,2020; 2019).

يقع على كاهل الحكومات مسؤوليات كبيرة أهمها توفير الموارد المالية التي تلبّي احتياجات المجتمع من خلال الموازنة العامة، ويتم تمويل الموازنة العامة بعدة طرق وأساليب، ويأتي على رأسها الموارد الذاتية للدولة، وتعد الضرائب أهم الموارد الذاتية، وعنصراً رئيساً في تطوير المجتمعات، ولم تعد الضريبة فقط مصدراً للإيرادات بل تعدى دورها لتصبح أداة في توجيه الاقتصاد ووضع الخطط التنموية طويلة الأجل (مجيد & عطية، 2020).

وبسبب خصوصية الوضع الفلسطيني ظهر مصطلح جديد وهو ضريبة المقاصة، وهو مصطلح ظهر بعد اتفاق باريس الاقتصادي، الذي وقع في تاريخ 29 نيسان 1994 (Khalidi, 2019)، والذي أبقى على النظام الجمركي الموحد بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، و بدوره أدى إلى غياب الحدود الاقتصادية مما أحدث سيادة منقوصة من الجانب الفلسطيني على أهم موارده المالية وهي ضريبة المقاصة (عبود & صالح، 2008)، تشكل ضريبة المقاصة في فلسطين ما نسبته 54.63% من إيرادات الموازنة في العام 2018 (سلطة النقد، 2019)، مما أحدث أزمة مالية أثرت سلباً على النمو الاقتصادي، وفيما بعد أصبحت المقاصة أداة ضغط على الجانب الفلسطيني حيث إن الاحتلال الإسرائيلي لا يريد فقط أن يتحكّم بالجباية بل يتعدى ذلك إلى التحكم في طرق صرف هذه الأموال (A AlazzeH, 2020).

بعد مرور 25 عام على توقيع اتفاق باريس الاقتصادي، يبدو أن الأمور تتجه نحو طريق غير واضح المعالم، حيث إن البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر وهذا يحد من قدرة الاقتصاد على مواجهة السياسات الإسرائيلية، وفي الآونة الأخيرة لم يشهد الاقتصاد الفلسطيني أي نمو يذكر مما انعكس سلباً على إيجاد حل للمشاكل التي تواجه الاقتصاد أهمها زيادة البطالة وارتفاع الأسعار وهذا أدى إلى عدم قدرة الحكومات الفلسطينية المتتالية على إيجاد حل جذري من أجل الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، وبناء اقتصاد وطني مستقل (Fannoun, 2019)، عليه سيقوم الباحث بدراسة دور أزمة المقاصة على النفقات العامة وعجز الموازنة في فلسطين.

أولاً: مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني ظروفاً استثنائية خاصة متعلقة باتفاق باريس الاقتصادي، والذي يحوي على قيود بشأن إيرادات ضريبة المقاصة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذا بدوره كان له مجموعة كبيرة من الانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي بشكل عام وعلى الموازنات العامة التقديرية والفعلية بشكل خاص، والتي تعدّ إحدى أعمدة التخطيط المالي التي تتأثر بالضغوطات ثم للقرارات السياسية، بناء على ذلك جاءت هذا الدراسة لإلقاء الضوء على انعكاسات إيرادات أزمة ضريبة المقاصة على أهم بنود الموازنة العامة، وهي النفقات العامة بأنواعها وعجز الموازنة العامة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

هل لأزمة إيرادات ضريبية المقاصة انعكاس مباشر على الإنفاق العام بأنواعه؟

ويمكن اشتقاق عدة تساؤلات فرعية من السؤال الرئيس على النحو التالي:

1. هل هناك اختلاف في الإنفاق العام بين السنوات التي تعرضت لأزمة إيرادات ضريبية المقاصة والسنوات التي لم تتعرض لها؟

2. هل كان لأزمة إيرادات ضريبية المقاصة انعكاس مباشر على (عجز/فائض) الموازنة؟

3. هل هناك اختلاف (لعجز/فائض) الموازنة بين السنوات التي تعرضت لأزمة إيرادات ضريبية المقاصة والسنوات التي لم تتعرض لها؟

فروض البحث:

في ضوء مشكلة وأهداف البحث يُمكن تحديد فروض البحث الرئيسية فيما يلي:

الفرض الرئيس الأول: H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على الإنفاق العام.

ويتفرع عنه الفروض التالية:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات الجارية.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات التطويرية.

الفرض الرئيس الثاني: H02: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للإنفاق العام يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة.

ويتفرع عنه الفروض التالية:

H02.1: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للنفقات الجارية تعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة.

H02.2: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للنفقات التطويرية تعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة.

الفرض الرئيس الثالث: H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على إجمالي عجز أو فائض الموازنة.

الفرض الرئيس الرابع: H04: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لعجز أو فائض الموازنة يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة.

أهداف البحث:

بعد إدراك أبعاد مشكلة الدراسة التي سعت لتقييم انعكاسات إيرادات أزمة ضريبية المقاصة على أهم بنود الموازنة العامة وذلك للوصول للأهداف التالية:

- 1- دراسة وتحليل إيرادات ضريبة المقاصة والإنفاق العام وعجز الموازنة.
- 2- الكشف عن أثر أزمة ضريبة المقاصة على النفقات الجارية .
- 3- الكشف عن أثر أزمة ضريبة المقاصة على النفقات التطويرية .
- 4- الكشف عن أثر أزمة ضريبة المقاصة على عجز الموازنة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على درجة مساهمة إيرادات ضريبية المقاصة في إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي سياق الأزمة المالية التي تعصف بحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة استمرار احتجاج أموال المقاصة، تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن سياسة الإنفاق العام

الحكومي خلال تلك الأزمات، وطبيعة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة وأزمة المقاصة وتقييم خطورة الوضع الذي تمر فيه السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة اعتمادها على تمويل جزء كبير من الموازنة من خلال إيرادات ضريبية المقاصة.

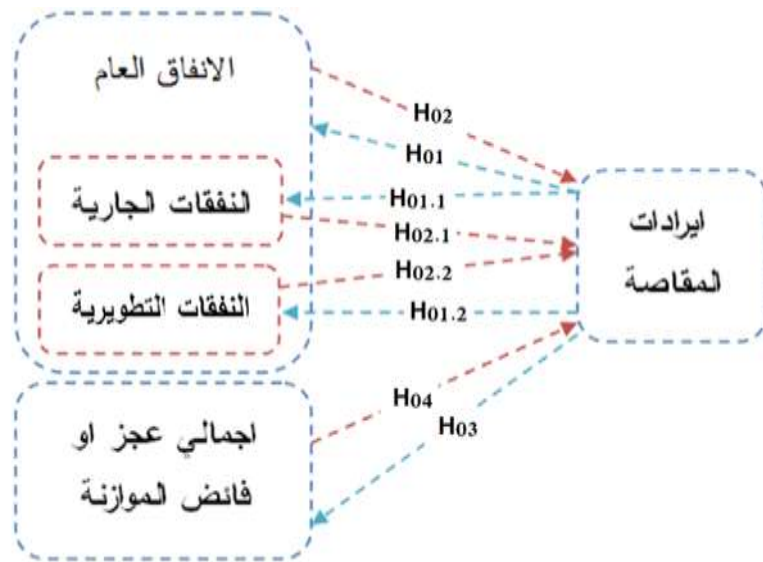
إن أحد أهم أسباب اختيار هذه الدراسة هو الحدوث المتكرر لهذه الأزمة والذي جعل منها محور اهتمام كثير من الأطراف، لا سيما الشارع الفلسطيني؛ إذ أصبحت حديث الساعة خاصة في ظل الظروف المالية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحالي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في تتبع دور أزمة المقاصة على النفقات العامة وعجز الموازنة في فلسطين وتغطي الفترة الزمنية (1996-2019) وقد تم البدء من العام 1996 لوجود أول موازنة منشورة واختيار العام 2019 كنقطة نهاية لوجود آخر موازنة منشورة.

انموذج الدراسة

الشكل رقم (1) انموذج الدراسة



الإطار النظري

الاقتصاد وأهميته

إن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني وانشطة المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك بهدف اشباع الحاجات المتعددة حاضرا ومستقبلا باستخدام ما لديه من موارد متاحة (عباس، 2020)، والاقتصاد الكلي هو منظومة تربط بين عدد لا حصر له من السياسات والموارد والتقنيات التي تحدث من خلالها التنمية الاقتصادية (Haji & Akrawee, 2020) وتمكن الإدارة الصحيحة للاقتصاد الكلي في الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية (ناصر & هادي، 2019).

المشكلة الاقتصادية هي عدم قدرة الدولة على اشباع الحاجات المجتمع في ظل ندرة الموارد المتاحة لديه، وذلك ان الحاجات الإنسانية تزداد بشكل مستمر مع زيادة في عدد السكان والتقدم المدني والعمراني والتقدم التكنولوجي، في حين ان الموارد الطبيعية محددة ولا تنمو بنفس وتيرة زيادة الحاجات وحيث يتعذر اشباع كل ما يرغب فيه الانسان،

ولكي نتمكن من اشباع الحاجات الإنسانية بشكل الأمثل، فإنه يجب علينا استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة (Ilmakunnas, 2019).

يعد الجانب الاقتصادي مهما جدا لارتباطه الوثيق بتوفير الاحتياجات الأساسية للدولة ، وضمان قدرتها على الاستمرار بالقيام بالواجبات الأساسية المناطة بها محليا ودوليا، ولذلك تحاول الدول العالم باستمرار زيادة قدراتها المالية والاقتصادية، وتعمل على توفير كافة السبل من اجل تحقيق النمو الاقتصادي (Smol, 2019)، وتحاول الدول بشكل مستمر دعم قدراتها المالية والاقتصادية من اجل الوفاء بالتزاماتها ودون لجوء الى المس بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، ونظرا لأهمية الجانب الاقتصادي على الاوضاع الداخلية والخارجية للدولة ، فقد اصبح للمعلومات الاقتصادية اهمية كبيرة تضاهي بأهميتها المعلومات العسكرية ، ولذلك اصبح المجال الاقتصادي له تأثير كبير وخطير على الامن القومي للدول (Lang et al., 2020).

لم يعد الهدف الرئيسي من القوة الاقتصادية فقط الاكتفاء الذاتي من الغذاء والتصنيع والتجارة، ولكن اصبح الهدف الرئيسي هو تحقيق الرفاهية والتنافس الدولي، حيث كلما كانت دولة ذات قوة اقتصادية أثر ذلك على تطور وازدهار الدولة، و كلما كانت الدولة مزدهرة اقتصاديا كانت أقدر على التخلص من التبعية للآخرين وبناء علاقات ندية مع الدول الاخرى، حيث اصبح الاقتصاد اداة بيد الدولة من اجل أن تفرض وجودها داخل المجتمع الدولي، وتفرض تفوقها على الدول الاخرى، حيث نجد ان القوة الاقتصادية تكسب الدولة هيمنة وقوة كبيرة، كما تعطي القوة الاقتصادية الدولة تفوق ثقافي حيث سيطرت دول كثير من الدول على دول اخرى من خلال الغزو الثقافي لها واصبحت تابعة لها اقتصاديا وثقافيا وسياسيا (Frenken & Schor, 2019).

الاقتصاد في فلسطين:

الاقتصاد الفلسطيني هو مصطلح يطلق على الاقتصاد في الأقاليم التابعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة الضفة الغربية، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من كثير من المشاكل بسبب التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث ان هذه التبعية للاحتلال الإسرائيلي قد أدت الى ضعف في النشاط العام للأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وارتفاع كبير في مستويات البطالة، وارتفاع كبير في الدين العام، وبيئة طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما دفع الحكومات الفلسطينية الى زيادة الاعتماد على المنح والمساعدات لمعالجة العجز في الموازنة العامة؛ وكما ان المشكلة الكبرى الى يعاني الاقتصاد هي عدم وجود عملة محلية فلسطينية مما أدى الى عدم التمكن من تطبيق سياسات اقتصادية (تجارية ومالية ونقدية) تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني (عكاشة، 2018).

في الأعوام الأخيرة شهد الاقتصاد الفلسطيني عدة تحديات وكان من أبرزها (Dana, 2020):

1. تراجع كبير في المنح والمساعدات المقدمة من الدول المناحة، تفاقمت هذه الازمة بشكل كبير بعد وقف المساعدات الأمريكية المقدمة للحكومة الفلسطينية ووقف دعم برامج المقدمة للمؤسسات الدولية للشعب الفلسطيني (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية).

2. ازمة إيرادات المقاصة في بداية عام 2019 بسبب الخلاف السياسي بين الحكومة الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث تقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي بجباية هذه الإيرادات نيابة عن الحكومة الفلسطينية ثم تقوم بتحويلها الى خزينة الحكومة الفلسطينية، مما أدى الى وجود عجز جزئي لدى الحكومة الفلسطينية مما دفعها عن التخلف عن دفع بعض المستحقات للعاملين في القطاع العام، وقف بعض التحويلات للقطاع الخاص مما أدى لتراكم الديون لصالح القطاع الخاص على الحكومة (Dana, 2020).

3.زيادة تعنت الإسرائيلي والاستهتار بالقوانين الدولية وزيادة التوسع الاستيطاني وسيطرة على المزيد في الأراضي في الضفة الغربية والاعوار وعدم السماح للفلسطينيين باستغلال الثروات الطبيعية في مناطق (ج).

4.استمرار حالة الانقسام الفلسطيني بين شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5.الحصار المستمر لقطاع غزة والاعلاق التعسفي للمعايير التجارية للقطاع.

وما يزال الاقتصاد الفلسطيني يعيش تحت وطأة أزمة المقاصة، مع استمرار هذه الأزمة بشكل متكرر مما يندرج بكارثة حقيقة على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، عليه تستدعي هذه الأوضاع تكافل جميع المؤسسات الوطنية في القطاع الخاص والعام من اجل الخروج الى بر الأمان من هذه الأزمة الطاحنة، من خلال وضع رؤية مشتركة بين القطاع العام والخاص من خلال تفادي الاضرار المحتملة وقعها او تخفيفها من اثارها الاقتصادية المحتملة (المغربي، 2019; Alareeni, 2018; Alqallaf, Alareeni, 2018).

والباحث في الاقتصاد الفلسطيني يلاحظ ان هناك تذبذب واضح في مستويات (نسب) النمو الاقتصادي عبر السنين فقد تراوح خلال فترة الدراسة ما بين (12.49%-21.93%/)، وان الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2019 حققت فيه فلسطين نمو يقدر بـ 1.2% في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة في عام 2018، أي ان الاقتصاد الفلسطيني حقق نمو اقتصادي برغم من الظروف الصعبة التي مر فيها خلال عام 2019 من احتجاز أموال المقاصة على مدار 6 أشهر، مما أحدث أزمة خانقة لدى الحكومة الفلسطينية، ولكن على الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي حصل تراجع ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 1.3% عن عام 2018، وذلك بسبب زيادة الطبيعة في النمو السكاني في فلسطين (PMA, 2019).

التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي:

التبعية الاقتصادية هو خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقة التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر (محمد & عطية، 2020).

– أشكال التبعية الاقتصادية لاقتصاد الاحتلال وانعكاسها على الاقتصاد الفلسطيني:

تتعدد اشكال التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، بحكم استحواده على الأرض والموارد، وتأثيره الكبير في صناعة القرار الفلسطيني. وفيما يلي بعض أشكال التبعية لاقتصاد الاحتلال:

1. التبعية التجارية:

حرص الاحتلال الإسرائيلي على تطويع الاقتصاد الفلسطيني الاستفادة القصوى من هذا الاقتصاد الناشئ ولهذا اتبعت دولة الاحتلال الإسرائيلي طريقين في نفس الوقت: الأول اقصاء وعزل ممنهج للاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي العربي والدولي. والثاني التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وكانت بداية التبعية الاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967 (حمدان، 2019).

تباينت نسبة العامة للصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة 1967-1994 من (80% - 85%)، من إجمالي الصادرات الفلسطينية، بينما تباينت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل، من إجمالي الواردات، في السنوات ذاتها، بين (80% - 90%)، فالاحتلال الإسرائيلي عمد مباشرة الى السيطرة على التجارة الفلسطينية الخارجية وعزلها عن باقي دول العالم، مع بداية الحكم العسكري القصري للأراضي الفلسطينية، بدأت إسرائيلي على ربط الاقتصاد الفلسطيني في اتحاد جمركي احادي الجانب (عبود & صالح، 2008).

وقد استمر هذا النمط من السيطرة خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي، حيث ان هذا البروتوكول وما تبعه من العديد من الاتفاقيات مع كثير من الدول العالم لم تساعد الجانب الفلسطيني في رفع حجم الصادرات الى الأسواق الدولية والعربية، حيث ان الاحتلال الإسرائيلي هو المتحكم الوحيد بحركة دخول وخروج السلع والبضائع الفلسطينية (Khalidi, 2019).

2. التبعية المالية:

وفقا لبروتوكول باريس الاقتصادي فان دولة الاحتلال الإسرائيلي هي المسؤولة عن تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الواردات الفلسطينية من الخارج، وأيضا هي التي تقوم بعمليات التخليص الجمركي بسبب سيطرتها على جميع المعابر البحرية والبرية، من ثم تقوم بتحويل هذه الإيرادات بعد اقتطاع ما نسبته 3% منها، لهذا سبب تتحكم دولة الاحتلال الإسرائيلي بإيرادات المقاصة التي تشكل ثلاث ارباع إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، فهذا يمكنها من السيطرة على الشؤون المالية للسلطة الفلسطينية (عزيريل، 2017).

ان استخدام إسرائيل ورقة احتجاز إيرادات المقاصة المستمر يشكل خطر حقيقي على الاستقرار المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ونتيجة لذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني تهديدين رئيسيين وهما (مقداد & الكلوت، 2016):
التهديد الأول: هو عدم القدرة على توقع حجم الإيرادات المتحملة، رغم أهمية هذه الإيرادات للاقتصاد، فهذه الإيرادات التي تعد المكون الأساسي للإيرادات المحلية وحيث تشكل ثلاثة ارباع إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، من دون هذه الإيرادات لن تكون السلطة الوطنية قادرة على الوفاء بالالتزامات.

التهديد الثاني: التسرب المالي من خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تكبد خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية خسائر فادحة بسبب فقدان حصيلة قيمة ضريبة القيمة المضافة وجمارك المستوردات بسبب عدم الاسترداد بطريقة غير مباشرة عبر الاحتلال الإسرائيلي. وهذا التسرب حدث نتيجة ان دولة الاحتلال الإسرائيلي تخفي الكثير من المعلومات عن حجم الاسترداد الحقيقي ومن هي الجهة التي قامت بذلك، حيث ان اتفاق باريس الاقتصادي لا يلزم إسرائيل بالكشف عن كافة المعلومات، حيث ان إسرائيل تقوم بدفع الضرائب على أساس الفواتير، وذلك حتى لا يكشفوا عن الحجم الحقيقي لأعمالهم، التي يدفعون من خلالها ضريبة الدخل ومن مصادر التسرب المالي أيضا للبضائع المهربة من السوق الإسرائيلي.

تشير التقديرات ان حجم التسرب المالي للضرائب المباشرة والغير مباشرة المحجوزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي تقدر 17% من الإيرادات الضريبة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يشكل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي (مقداد & الكلوت، 2016).

3. التبعية النقدية:

ان الوضع الأساسي النقدي الفلسطيني في اتفاقية باريس الاقتصادية في عام 1994، حيث تم الاتفاق على عدم وجود عملة محلية فلسطينية، والسماح بتداول بثلاث عمولات بشرط ان يكون الشغل الإسرائيلي احدى هذه العملات وهذا ما حرم الاقتصادي من القدرة على التحكم بسياسات نقدية مستقلة (عزيريل، 2017).

ان العملة المحلية تعد رمزا للسيادة الوطنية، وان عدم وجود عملة وطنية فلسطينية يحمل الكثير من المخاطر على الاقتصاد، وهي كما يلي:

• ان اصدار عملة محلية يحمل الكثير من الفوائد يمكن من خلالها تحقيق إيرادات للقطاع العام، ومن هذه الإيرادات ايراد سك العملة، كما تستطيع الحكومة اصدار سندات وأذونات الخزينة التي تساعد من تقليل الاعتماد على القروض الخارجية في سد العجز في الموازنة العامة، كما يمكن للحكومة خفض قيمة العملة المحلية لتشجيع الاستثمار المحلي، كما ان وجود عملة محلية تساعد الحكومات على تنظيم النظام المالي بشكل الذي يلائم وضع

الخاص للبلاد ، حيث حرم اتفاق باريس الاقتصادي السلطة الوطنية الفلسطينية من جميع هذه الميزات وجعل سياسته النقدية مرهونة للاحتلال الإسرائيلي (عزيريل، 2017).

• يشكل عدم وجود عملة محلية ضربة قوية للاقتصاد حيث يجعل الاقتصاد هش وعرضة بصورة كبير للصدمات ولتقلبات مثال ذلك اغلاق الحدود، وتغير في معدل صرف العملات المتداولة في فلسطين (عوض، 2016).
• ان غياب عملة وطنية يمثل أكبر المشاكل الرئيسية لعدم وجود سياسة نقدية، حيث ان السياسة النقدية تعتمد على نوعين من الأدوات لتتحكم في حجم الائتمان وعرض النقد: النوع الأول هي الأدوات الكمية التي تمثل سياسة إعادة الخصم، وتحكم في الاحتياطي القانوني، النوع الثاني تتمثل في الأدوات النوعية مثل تطبيق معايير الرقابة الدولية والاقناع الادبي، حيث ان النوع المستخدم في السياسة النقدية الفلسطينية هي الأدوات النوعية (عوض، 2016).

4.تبعية سوق العمل الفلسطيني:

من طرق ادماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي السماح للأيدي العاملة الفلسطينية العمل في الداخل المحتل، حيث تتميز العمالة الفلسطينية بعدة ميزات من أهمها، تدني اجورها بالمقارنة بالعمال الإسرائيلي، وتدني تكاليف الحصول عليها، تحملها نتائج الدورات الاقتصادية في إسرائيل، حيث كل هذه الميزات أدت الى كثرة الاعتماد على العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي (Oberschall, 2019).

واما الجانب الفلسطيني فيرى في العمالة الفلسطينية في إسرائيل احدى طرق معالجة البطالة والتخفيف من اعداد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، الا ان هذا كله أدى الى دفع بالأجور المحلية الى الارتفاع، وأدى أيضا الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، هو ما أدى الى زيادة تضخم في الأسعار وحدث تضخم غير مرغوب به (Darwish, 2013).

اتفاق باريس الاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي:

بعد التوقيع على اتفاق المبادئ عام 1993 بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطيني - فتح، جرت محادثات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي على تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وانتهت هذه المحادثات بتوقيع اتفاق باريس الاقتصادي في 29 نيسان 1994 (مقداد & الكحلوت، 2016)، الذي عالج عدة مواضيع اقتصادية وكان من أهمها الجمارك والضرائب والعمل والزراعة والصناعة والسياحة، ومن ثم العمل على إنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الرئيسية مثل وزارة المالية وسلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء (جابر، 2019).

وكان من اهم بنود هذا الاتفاق هو الاتحاد الجمركي بين الطرفين، مما أدى الى إزالة جميع الحواجز بين الاقتصادين، وهذا أدى في نهاية الامر الى انصهار الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، وكما ان بنود هذه الاتفاقية جاءت بصياغة عامة وفضفاضة هذا أدى الى سوء تطبيق بنود الاتفاق بشكل صحيح وعادل مما أضر بشكل كبير بالاقتصاد الفلسطيني وهذا ما اثار انتباه الباحثين والاقتصاديين الى خطورة هذا الاتفاق الى الاقتصاد الفلسطيني (الشعبي، 2013).

- نقاط الضعف الرئيسية في اتفاق باريس الاقتصادي:

1.القواعد الأساسية للاتفاق: وقد اتى الاتفاق الاقتصادي بعد اتفاق اعلان المبادئ ولذلك قد الحق باتفاق أو سولو بما يشمل من الجوانب الأمنية، مما أشار الى ان القاعدة الأساسية لتفاوض كانت القاعدة السياسية وليس الاقتصادية، حيث حاول الاتفاق الابتعاد عن مشكلة الحدود بين الطرفين من خلال الاتحاد الجمركي وكما انه لم يجد حلول واضحة للمشاكل الاقتصادية البارزة في هذا الاتفاق انما جعلها رهينة لتفاوض بين اللجان المشتركة (Martin & Boatman, 2019).

وكما ان الاتفاق جعل من قطاع غزة والضفة الغربية وحدة اقتصادية وجغرافية واحدة وما يتبعه من حرية التنقل والحركة بينهما، وهذا ما لم يكن على ارض الواقع حيث تم فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وكما ان أساس علاقة بين الجانبين هي الشراكة الجمركية فعليا كان الاحتلال الإسرائيلي هو المتحكم في الاتحاد الجمركي، حيث كان الجانب الفلسطيني مسلوب السيادة الحقيقية على المعابر والحدود وكان المتحكم والوحيد والفعل هو الاحتلال الإسرائيلي (Asfour, 2018).

2. السياسات المالية والتجارية والضريبية والجمركية: جاءت المادة الثالثة من البروتوكول والبنود التابعة لهذه المادة لكي تعالج قضايا الاستيراد والتصدير والسياسات التجارية والجمركية المتصلة بحركة تنقل البضائع الفلسطينية مع ومن خلال دولة الاحتلال الاسرائيلي، حيث فرض على الجانب الفلسطيني نفس السياسات الاسرائيلية في الجمارك والضرائب والمواصفات والمقاييس، مع اعطاء الجانب الفلسطيني القليل من الحرية في بعض الجوانب حيث سمح للسلطة الفلسطينية بتسعير المشنقات النفطية باقل 15 % من اسعار البيع في دول الاحتلال الاسرائيلي (Klein, 2018).

وكذلك في ضريبة القيمة المضافة سمح للجانب الفلسطيني ان تكون ضريبة القيمة المضافة في الاراضي الفلسطينية باقل نقطتين مؤبنتين من المطبقة في دولة الاحتلال الاسرائيلي مع تطبيق نفس نسب في ضريبة الشراء على الانتاج المحلي والبضائع المستوردة (Schenker & AbuZayyad, 2018).

وان الحاق بروتوكول باريس الاقتصادي باتفاقية اوسلو قد ادى الى تكبير السلطة الوطنية الفلسطينية في وضع سياسية مالية وتجارية او نقدية خاصة بها حيث ان البروتوكول اعطى دولة الاحتلال الاسرائيلي السيطرة الكاملة على الحدود والمعابر وتعرفة الجمركية، وهذا ما حرم الجانب الفلسطيني من القدرة على تبني سياسات اقتصادية او تجارية او نقدية مناسبة، وكذلك حرمة هذا الاتفاق من وضع تعرفه جمركية تناسب الواقع والوضع الفلسطيني، وادت تلك الظروف في نهاية الامر الى الرضوخ القسري لسياسات الضريبة والجمركية والتجارية الاسرائيلية، وهذا ادى اعتماد القطاع التجاري الفلسطيني على دولة الاحتلال الاسرائيلي مما ادى الى ضعف في القطاعات الانتاجية الفلسطينية وعدم قدرتها على المنافسة (Asfour, 2018).

3. بروتوكول باريس الاقتصادي وأداء الاقتصاد الفلسطيني: ان أي تقدير لدور بروتوكول باريس الاقتصادي لا بد ان يأخذ بالاعتبار التأثيرات التي بدأت بظهور منذ عام 1990 على أداء الاقتصاد الفلسطيني. حيث حقق الاقتصاد الفلسطيني من حين إلى آخر معدلات نمو جيدة، وعلى الرغم من ذلك فانه أخفق في تحقيق تنمية مستدامة وذلك لاعتماده بشكل كبير على المعونات الخارجية وكما ترافق زيادة في نسبة المعونات الخارجية انحسار كبير في القدرة الانتاجية المحلية والارتفاع في اعداد البطالة وعدم تحقيق الاستدامة المالية (Schenker & AbuZayyad, 2018).

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي عن عام 2012 إشارة إلى أن الاقتصاد قد تراجع بشكل ملفت للنظر كما وان المالية العامة تسير بشكل متخبط، وتعود اسباب تدهور الاقتصادي الى ضبابية المشهد السياسي واستمرار القيود على الاقتصاد، وازمة السيولة المستمرة، وكما اشارة التقرير الى ضرورة الاسراع في اتخاذ تدابير ملحة من قبل السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي والدول المناحة من اجل تحقيق الاستقرار المالي ودفع عملية التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية (صندوق النقد الدولي، 2012).

-نتائج اتفاق باريس الاقتصادي: على الرغم ان الاتفاقية مؤقتة لمدة خمس سنوات، حيث كان بإمكان الجانب الفلسطيني اعادة مراجعة الاتفاقية من خلال اللجان الاقتصادية المشتركة التي جمدت بنهاية عام 2000، حيث تم الغاء الوجود الفلسطيني في المعابر. فاتفاقية اوسلو جعلت 62 % من مساحة الضفة الغربية تحت الهيمنة

الاسرائيلية وهي التي تسمى بالمناطق (ج) وهي تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة مما اعاق التنمية والاعمار فيها. كما جعلت المناطق (ب) تحت الهيمنة العسكرية الاسرائيلية والتي توجد فيها القرى والبلدات الرئيسية ، اما المناطق (ا) التي لا تزيد مساحتها عن 21% هي التي كان في ذروة النشاط الاقتصادي والعمري .نتج عن ذلك كله ما يلي (زهرة، 2016):

1. نمو وهمي غير حقيقي يستند إلى مقياس غير دقيق (معدل دخل الفرد ونسبة النمو في الناتج المحلي) حيث انه لا يمكن تطبيق هذه المقاييس على فلسطين لكونها تخضع تحت الاحتلال الاسرائيلي وليست دولة ذات سيادة.
2. النمو الذي يشار اليه من قبل المؤسسات الدولية ليس أكثر من نمو محصور في المناطق المصنفة (أ) وليس جميع الاراضي الفلسطينية خاصة المنطقة (ج) وهي تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة، وايضا تركزت المشاريع التنمية الكبيرة في مدن محدود وخاصة محافظة رام الله /البيرة.
3. انتشار المستوطنات في الضفة الغربية مثل النار بالهشيم مما ادى الى اعاقه جهود التنمية الاقتصادية كما تمنع من إقامة المشاريع الكبيرة والاستراتيجية.
4. الاقتصاد الفلسطيني يمنع من التعامل التجاري مع الدول التي ليس لدول الاحتلال الاسرائيلي علاقات سياسية وتجارية معها، كما يمنع على السلطة الوطنية الفلسطينية استيرادا مستلزما قطاع الخدمات (الكهرباء والاتصالات) بدون التنسيق مع الاحتلال والحصول على الموافقة منه.
5. الهيمنة على التجارة الخارجية الفلسطينية من قبل الاحتلال الاسرائيلي والزام الجانب الفلسطيني بالمعايير والمواصفات الإسرائيلية، فلا يمكن للمستورد الفلسطيني شراء بضائع لا تنطبق عليها المواصفات الإسرائيلية، وايضا المستورد الفلسطيني مقيد بكميات محددة فلا يحق للفلسطينيين استيراد كميات مفتوحة من السلع الغذائية حيث وضع الاحتلال حد اعلى للاستيراد من هذه السلع يتم مناقشته من قبل اللجنة الفرعية كل ستة أشهر .
6. تخضع التجارة الخارجية الفلسطينية لنظام جمركي موحد مع دولة الاحتلال الاسرائيلي هذا يؤثر على أسعار البضائع في السوق المحلي الفلسطيني. حيث يفرض المستوردة الفلسطيني نفس الرسوم والجمارك والضرائب التي تفرض على المستوردات الإسرائيلية. وتأتي خطورة هذا الموضوع.
7. تقوم دول الاحتلال الإسرائيلي بجمع الإيرادات الجمركية على البضائع المستوردة وتبقيها لديها بعدها تقوم بتحويلها الى الحكومة الفلسطينية بعد خصم 3 % مقابل خدمات التحصيل. وفي العديد من المرات تم رفض تحويل هذه الأموال لديها بأعذار مختلفة لا أساس لها من صحة.
8. كل عيوب اقتصاد دولة الاحتلال الإسرائيلي، تنتقل الى الاقتصاد الفلسطيني مع عدم القدرة على ايجاد أي اليات للحد من آثارها.

الموازنة العامة:

لقد انتقلت السياسة المالية من الحياد الي التدخل مع اتساع دور الدولة ليشمل تقويم المسار الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي، فالموازنة العامة للدولة تتضمن تقديراً للإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة قادمة فهي خطة مالية للدولة تهدف إلي إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية القائمة في المجتمع، ويمكن القول أن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، إنما وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية الاجتماعية (Saquer, 2019).

إن أبرز التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة ليست مفاهيم فنية وكأنها مسألة حسابية فحسب، فالموازنة في جوهرها تعبر عن مصالح قوى وشرائح طبقية اجتماعية، سواء بسواء من حيث إيراداتها أو نفقاتها. (Qwader & Aloshaibat, 2020)

فالموازنة العامة حسب (Williams & Calabrese, 2016) " برنامج مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية للإيرادات والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة"، ويعرفها (Qwader & Aloshaibat, 2020) على أنها: "الأداة المالية الأساسية وبرنامج الدولة التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدره لسنة مالية معينة، لتحقيق الأهداف والسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وما لم يكن استثناء بحكم القانون أو اتفاقية دولية أو عقد قانوني، فإن الموازنة العامة تحتوي على الصندوق الموحد وكل الصناديق الخاصة".

وحسب رأي الباحث فإن الموازنة العامة هي عبارة عن عملية توقع وعملية إجازه لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة خلال مدة سنة مالية قادمة، ونظرًا للدور الذي تلعبه الموازنة العامة في الاهتمام بالبعد الاجتماعي كركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها السياسة المالية للدولة والاهتمام بالبعد الاقتصادي كمحور مكمل للبعد الاجتماعي، وذلك بهدف إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة وزيادة معدلاتها السنوية بما يفوق معدلات الزيادة الطبيعية في السكان.

إيرادات المقاصة في الموازنة العامة في فلسطين:

يمكن تعريف ضريبة المقاصة (الفاتورة الموحدة) على أنها "ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها السلطات الضريبية من القطاع الخاص الفلسطيني نتيجة قيامه بالشراء من إسرائيل أو المستوردة من الخارج عبر منافذها الحدودية، حيث تدفع لدى الجانب الإسرائيلي والذي يقوم بدوره بتحويلها إلى وزارة المالية في نهاية كل شهر عبر آلية المقاصة المتفق عليها" (مقداد & الكحلوت، 2016)

- مكونات إيرادات المقاصة:

تتقسم الإيرادات المتحصلة من ضريبة المقاصة الى البنود التالية (عزريل، 2017):

1. الجمارك وضرائب على البضائع المستوردة من قبل الفلسطينيين من الخارج عبر الموانئ والمعابر التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتوكيل الاحتلال الإسرائيلي بجمع هذه الجمارك والضرائب بناء على اتفاق باريس الاقتصادي: ولقد جاء البند 15 من اتفاقية باريس الاقتصادية على انه مقاصة الإيرادات من ضريبة الاستيراد والرسوم الأخرى بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية، قد ارتكزت على مبدأ المقصد النهائي، حيث حتى لو قام مستورد إسرائيلي بالاسترداد وكانت وثائق الاستيراد، نكرت ان الشركة المستوردة مسجلة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وتمارس نشاطها على الأراضي الفلسطينية فان قيمة الضريبة تكون للسلطة الفلسطينية.

2. ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: ان دولة الاحتلال سوف ترسل الى السلطة الوطنية الفلسطينية ما يساوي 75% من قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطينيين من قطاع غزة واريحا الذين يعملون في الداخل المحتل، وكما سوف تقوم بتحويل كامل قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطيني الذين يعملون في المستوطنات.

3. الضرائب غير المباشرة على المشتريات من إسرائيل: ولقد نص البند 36 من اتفاق باريس الاقتصادي على قيام دائرة الضرائب الإسرائيلية على تحصل ضريبة المضافة، واي ضريبة غير مباشرة، بعدها تقوم بتحويلها الى السلطة الفلسطينية بعد اجتزاء ما نسبته 3 % من قيمة الإيرادات المحصلة.

- أهمية إيرادات المقاصة:

تتبع أهمية فاتورة المقاصة، بسبب التداخل الكبير بين الاقتصادي الفلسطيني والإسرائيلي وحرية التنقل البضائع بين الطرفين، وهنا يأتي دور فاتورة المقاصة في المساعدة في حصر عمليات التبادل التجاري بين الجانبين ويمكن تلخيص أهمية هذا النوع من الإيرادات بالنقاط التالية (النجار، 2017):

1- فاتورة المقاصة تعد أكبر إيراد للسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تشكل ثلثين إيرادات الحكومة الفلسطينية، حيث تعتمد عليها الحكومة الفلسطينية بشكل كبير في التمويل النفقات العامة الجارية.

2- تعتبر فاتورة المقاصة أداة لتحديد استحقاقات السلطة الوطنية لفلسطينية لدى الجانب الإسرائيلي.

3- الاسترشاد بالمعلومات صادرة عن دائرة المقاصة المركزية من قبل الوزارات والدوائر الحكومية وذلك من أجل:

- وضع الإحصائيات اللازمة لتحديد حجم التبادل التجاري بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وبناء صورة عن حجم هذا التبادل وأثره على الاقتصاد الفلسطيني.
- المساعدة في بناء الخطط والأهداف المستقبلية على ضوء هذه المعلومات.

- تحكم الاحتلال الإسرائيلي في ضريبة المقاصة:

تستخدم حكومة الاحتلال الإسرائيلي عدة طرق للقرصنة على إيرادات المقاصة، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية على اقتطاع مبلغ يصل حوالي 904.5 مليون شيكل تحت ما يسمى "صافي الإقراض" خلال الشهر الاحدى عشر الاولى من عام 2017 (النجار، 2017). يقصد بصافي الإقراض: " هو ما يخصمه الجانب الإسرائيلي من إيرادات المقاصة لتغطية فواتير الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، المتراكمة على وحدات الحكم المحلي (وزارة المالية، 2018).

وضمن سلسلة الابتزاز المستمرة قامت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تقديم مشروع جديد، يقوم على خصم المستحقات التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء من أموال المقاصة، حيث تدعى إسرائيل ان هذه الاموال التي تدفعها السلطة الوطنية لهذه الاسر تدعم الارهاب، و حيث تبلغ قيمة هذه المخصصات 400 مليون دولار امريكي سنويا (النجار، 2017).

النفقات العامة في فلسطين

- تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة العديد من التعاريف نذكر منها "بأنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو احدى المؤسسات التابعة لها يهدف اشباع حاجة عامة. (Michaillat & Saez, 2019)

وعلى انها " بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة (Sasmal & Sasmal, 2016).

وتعرف ايضا " هي ما يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية او الولايات، وهو أحد اوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. (Moreno-Enguix & Lorente Bayona, 2017)

- أنواع النفقات العامة في فلسطين

يمكن تقسيم النفقات العامة في فلسطين الى نوعين راسين ها كما يلي:

اولا: النفقات الجارية

النفقات الجارية: "وتشمل الرواتب والأجور والعلوات والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى للسلطة الوطنية" (الحسني، 2020).

تتقسم النفقات الجارية الى خمس انواع رئيسية وهي كما يلي: (Abu-Eideh, 2015)

- الرواتب والأجور: تشمل رواتب وأجور الموظفين والعاملين في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية.
- النفقات التشغيلية: هي نفقات تتفقهها الدولة من خلال عملياتها اليومية الاعتيادية وتشمل مصاريف المياه والكهرباء والهاتف والبريد والمواصلات والصيانة ومصاريف أخرى.
- النفقات التحويلية: يشمل هذا البند مساهمة الحكومة الفلسطينية في الضمان الاجتماعي 12.5% التي تدفعها الحكومة لصندوق التأمين والمعاشات، كما يشمل هذا البند البرامج الاغاثية والرعاية الاجتماعية والمساعدات التي تقدمها السلطة الفلسطينية للمواطنين المتضررين من الاحتلال الاسرائيلي.
- نفقات رأسمالية عادية: وهي عبارة عن النفقات رأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية.
- صافي الإقراض: هو ما يخصمه الجانب الإسرائيلي من إيرادات المقاصة لتغطية فواتير الكهرباء، المياه، والصرف الصحي، المتراكمة على وحدات الحكم المحلي.

ثانياً: النفقات التطويرية

النفقات التطويرية: وهي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، وتمول من موازنة السلطة ومن المانحين (الحسني، 2020).

و ان النفقات التطويرية تمتاز بطول العمر الافتراضي ويوجد فيها البعد التنموي، حيث يكون للأفناق التطويري عائد حالي ومستقبلي، تكون هذه العوائد على عدة اشكال منها على شكل ارباح او زيادة في رأس المال الثابت او زيادة في التشغيل او عوائد غير مباشرة ذات صلة بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فالنفقات التطويرية تعد نفقات غير طارئة ولكن تأتي اوليتها متأخرة في الموازنة بسبب قلة الموارد المالية ، وغالباً يتم الاعتماد على المنح او الإيرادات من خارج صندوق الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات التطوير (النجار، 2017).

عجز الموازنة العامة

- تعريف عجز الموازنة

يقصد بعجز الموازنة "هو الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة، والنتاج عن كون النفقات تفوق الإيرادات. وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي (ForÈ, 2020) " (LÄfzÄfrescu, & Ioan, 2020)، كما يمكن تعريف عجز الموازنة العامة "هو تلك الوضعية التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات (Aslam & Jaafar, 2020).

كما تم تعريفه على انه "مجموع الإيرادات مطروحاً منها النفقات يسمى عجزاً إذا كان مجموع النفقات أكبر من الإيرادات ويمول عجز الموازنة بواسطة تخفيض النفقات او زيادة الإيرادات او بواسطة اقتراض محلي او خارجي" (الفهداوي، 2020).

- انواع عجز الموازنة العامة

يمكن تصنيف العجز في الموازنة العامة الى عدة انواع على النحو التالي (جودة & صالح، 2020):

1. العجز الشامل: هو المفهوم التقليدي للعجز المالي، وهو الذي يقيس الفروق بين اجمالي النفقات العامة متضمنة مدفوعات الفوائد، ولكن لا تشمل على مدفوعات أصل الدين العام، وبين الإيرادات العامة متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والقروض.

2. الدين العام: يعرف "على أنه الرصيد القائم (غير المسدد) للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتب على الحكومة دفعه تسديدا لالتزاماتها". ولذلك يعد الدين العام من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصاد الدول، خاصة الدول النامية منها، حيث يسبب الدين العام اختلالات مالية تؤدي في نهاية الامر الى مشاكل هيكلية في الاقتصاد، وكما تشكل هذه الديون مشكلة سيادية للكثير من الدول، حيث تجبر العديد من هذه الدول على تبني برامج وضعت من قبل البنك الدولي، وتؤدي هذه البرامج في نهاية الى تبني سياسيات تقشفية. تؤدي هذه السياسات التقشفية في الكثير من الاحيان الى مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية في هذه الدول .

3. العجز الجاري: هو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، ولكن يتم استثناء المساعدات الدولية لدعم الموازنة العامة.

- اسباب العجز في الموازنة العامة

ترجع اسباب العجز في الموازنة العامة الى سببين رئيسيين وهما كما يلي (فرحان & محمد، 2020):

1. الازمات الاقتصادية: يعد الركود الاقتصادي من اهم المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدولة، في حالة حدوث الركود الاقتصادي يجب على الدول وضع مجموعة من خطط وسياسات للخروج من هذه الازمة، من اهم هذه السياسات نظرية العجز المقصود التي وضعها العالمين كينز وميردال عام 1975، وبموجب هذه النظرية يجب على الدول التوسع في الانفاق الحكومي، حيث يعد الانفاق الحكومي اداة مهمة وفعالة في معالجة الركود الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد.

2. ازدياد الأعباء المالية حيث يمكن ارجاع ازدياد الاعباء المالية في الموازنة في العصر الحديث الى خمس عناصر رئيسية وهي (الحسني، 2020):

- ضخامة الجهاز الاداري الحكومي وتعقد العمليات الادارية فيه.
- توسع في النفقات العسكرية للدول.
- تعاضل حجم النفقات التحويلية التي تدفعها الدولة على شكل مساعدات واعانات .
- تقادم ازمة الديون السيادية للدول.
- التضخم وتآكل القيمة الشرائية للنقود وعليه فإن الحكومة لكي تحصل على نفس الكمية من السلع والخدمات عليها أن تدفع عدداً أكبر من وحدات النقد.

- طرق تمويل عجز الموازنة العامة في فلسطين

يمكن تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال مصدين رئيسيين وهما التمويل الخارجي والتمويل المحلي:

التمويل المحلي: (ابو عيدة، 2012) :

- الاقتراض من المصرف المركزي، حيث ان هذه الاسلوب في تمويل العجز لا يؤدي الى تأثير انكماش في الطلب الكلي، وذلك لان البنك المركزي لا يقوم بتخفيض الائتمان في مكان اخر حتى يقوم بتوسيع الائتمان للحكومة.
 - الاقتراض من البنوك التجارية: حيث ان هذا النوع من التمويل لدين العام لا يكون له اثار على الطلب الكلي، في حالة إذا كان لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة. واما في حالة عدم وجود احتياطات كافة لدى هذه البنوك، يكون هذا على حساب القطاع الخاص.
 - الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: يكون لهذا النوع من الاقتراض اثار انكماشية في الطلب الكلي، وينطبق ذلك خاصة على الدولة النامية حيث يعاني القطاع الخاص فيها من قلة الموارد المالية .
- التمويل الخارجي:

هو التمويل الذي يكون مصدره من خارج الدولة، ويأخذ شكلين رئيسيين في الموازنة العامة الفلسطينية المنح المقدمة لدعم النفقات الجارية والمعونات المقدمة لدعم النفقات التطويرية، حيث ان المعونات الخارجية ليست كلها تأتي شكل منح، بل ان جزء منها يأتي بصورة قروض ميسرة، وتتميز هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة و طول الفترة السماح وطول آجال تسديدها، ولقد كان لهذه المنح الدور الاكبر في تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، وكما كانت في بعض السنوات قيمة هذه المنح والمساعدات تتجاوز قيمة العجز الحاصل في الموازنة العامة (محمد، 2020).

الدراسات السابقة

دراسة (مدلة، 2018) بعنوان "محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها"

هدفت هذه الدراسة على التعرف على هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية، ودراسة التطور هذه الإيرادات، كما هدفت ايضا هذه الدراسة على تعرف على اهم المحددات الداخلية والخارجية الى ادت الى عرقلة تطور الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وكما تم الاعتماد على المصادر الرسمية للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة من مجموعة من النتائج وكان من اهمها، ان هناك تسرب مالي يقدر 313 مليون دولار عام 2014 ذلك بسبب طبيعية العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، كما توصلت أيضا ان أحد الاسباب الرئيسية لضعف الإيرادات الفلسطينية كان عدم السيطرة على المعابر بسبب حدوث تهريب جمركي بشكل كبير. ولقد اوصت الدراسة الى ضرورة الحد من التبعية الاقتصادية دول الاحتلال الاسرائيلي.

دراسة (العتابي، 2018) بعنوان "أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية)".

تحدث هذا البحث عن اهمية الإيرادات الضريبية في ظل العجز الذي تمر فيه ميزانية العراق، وأثر ذلك على التنمية، وتحدث عن اهمية الضرائب في تمويل الخزينة، وانعكاس هذا على تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتحدث عن دور عملية التهريب الجمركي، والاثار المدمر المحتمل على زيادة العجز في الموازنة، وتحدث عن نمو الإيرادات الجمركية واهميتها في تمويل خزينة العراق، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذا البحث وكانت عينية البحث في هيئة الجمارك العامة والشركات المنهوبة من الضرائب. وقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من توصيات ومن اهمها، انه يجب زيادة السيطرة ورقابة على المعابر الحدودية، وتوصلت ايضا انه يجب اعادة دراسة القوانين وتشكلها بطريقة تزيد من فاعلية طرق جمع الإيرادات الجمركية، وكما اوصت انه يجب تفعيل جهاز رقابي حتى يتم الحد من التهريب الضريبي.

دراسة (عزيريل، 2017) بعنوان "تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين من خلال دراسة بحثية أجريت على أساس جمع المعلومات من أصحاب المعرفة بالموضوع في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي للتحليل للإجابة على أسئلة الدراسة واستخلاص النتائج، وخلصت الدراسة إلى أن موازنة السلطة الفلسطينية هي موازنة البنود والأرقام فقط، وليست موازنة تعتمد على البرامج والأداء، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات منها العمل على زيادة الإيرادات الضريبية الفلسطينية من خلال التركيز على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل بالإضافة إلى موظفي السلطة موظفي القطاع الخاص والعاملين في القطاع الخاص في جميع المناطق الفلسطينية، من خلال رفع الوعي وزيادة الكفاءة، وإدارة الضرائب، وتفعيل القضاء.

دراسة (ابو مدللة والخضري، 2016) بعنوان "الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول (1995-2015)"

جاءت هذه الدراسة لتعرف على الواقع الإيرادات والنفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة الواقعة من عام 1995 الى عام 2015، ودراسة العجز الحاصل في الموازنة العامة الفلسطينية، نتيجة لتضخم النفقات العامة والنقص الحاد في الإيرادات، وتقديم حلول واقعية وعملية من اجل ضبط النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثين باستخدام الجداول والأشكال المختلفة من اجل تحليل الإيرادات والنفقات العامة في الفترة (1995-2015)، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج وكان من أهمها، ان الموازنة العامة الفلسطينية تعتمد على نوعين رئيسيين من الإيرادات في تمويل الانفاق العام، اولاً المساعدات الدولية التي شكلت ما نسبته 38.1% من اجمالي الإيرادات العامة والمنح، وثانياً تحويلات المقاصة التي بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة والمنح 39% خلال نفس الفترة. كما توصلت الى نتيجة ان السبب الرئيسي للعجز الحاصل في الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية كان اتفاق باريس الاقتصادي. وقد انتهت الدراسة بوضع مجموعة من التوصيات كان من اهمها، ضرورة التواصل والاستعانة بالمؤسسات الدولية، من اجل تعديل اتفاق باريس الاقتصادي الذي يضر بشكل كبير بالسياسات المالية الفلسطينية، كما اوصت ايضا الى ضرورة زيادة المخصصات المالية لنفقات التطويرية من اجل دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني ونهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني.

دراسة (عيدة، 2014) بعنوان "دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)"

تهدف هذه الدراسة الى دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي بشقيه (الجاري والتطوير)، والنمو الاقتصادي المقيس بالنتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1995-2013م)، وكما حاول الباحث تقديم مجموعة من المقترحات تساهم في ضبط عملية الانفاق الحكومي بشكل سليم. حيث استخدم الباحث المنهج الاحصائي الوصفي لتحليل الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي على مدار سنوات الدراسة، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي القياسي من خلال قيامه ببناء نموذج قياسي يفسر أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث قام الباحث باستخدام برنامج SPSS في التحليل البيانات. وقد توصل الباحث ان هناك علاقة سببية موجبة بين اجمالي الانفاق الحكومي بنوعية الجاري والتطوير للسلطة الوطنية الفلسطينية والنمو الاقتصادي. وبناء على ذلك قدم الباحث مجموعة من التوصيات كان من اهمها، انه يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية زيادة حصة الانفاق الموجهة للتطويري من اجل تحفيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، وكما اوصت الى ضرورة مواصلة الاصلاحات المالية من حيث الترشيح والتوجيه بشكل يرفع كفاءة الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطوير، وذلك من اجل دعم صمود الاقتصاد الفلسطيني.

دراسة (الأونكتاد، 2014) بعنوان "تسريب الإيرادات المالية الفلسطينية الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي".

هدفت هذه الدراسة الى تقدير نسب التسرب المالي الحاصل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما هدفت ايضا الى المساعدة في وضع اليات للحد من التسرب المالي الحاصل بسبب بروتوكول باريس الاقتصادي، وكما هدفت ايضا الى مساعدة صناعات القرار الفلسطيني في التحقيق الاستقرار المالي من خلال وضع سياسات ضريبية وتجارية تناسب الوضع الفلسطيني.

استخدمت هذه الدراسة لتقييم الخسائر الحاصلة في ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء والتهرب الجمركي الحاصل عن الاستيراد الغير مباشر على المنهجية التالية: استخدام الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة وايضا استخدام الادبيات السابقة ذات المتصلة بالموضوع، واستخدام البيانات الاولية الصادرة عن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن ثم تحليل هذه البيانات وتحويلها من التصنيف الإحصائي السلعي الموحد إلى النظام الإحصائي المنسق على مستوى ثمان خانوات. وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من اهمها، ان التسرب المالي الحاصل ناتج عن بنية اتفاق باريس الاقتصادي، وكما توصلت ايضا الى الدراسة الى ان دول الاحتلال الاسرائيلي لا تلتزم بتطبيق الاتفاق وخاصة فيما يتعلق بالضرائب الغير مباشرة والية المقاصة، وتبادل المعلومات بين الطرفين. وكما اوصت الدراسة الى ضرورة تبادل المعلومات بين الاحتلال الاسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الية واضحة فيما يخص فواتير المقاصة.

دراسة (مدللة و زعيتر، 2013) بعنوان " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2010-2000"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ومراحلها المختلفة، وتحليل إيراداتها ونفقاتها العامة، وتبيان دور إيراداتها العامة في تمويل موازنتها العامة بشكل عام، والتعرف على مدى قدرة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات الجارية لها بشكل خاص، وركزت كذلك على تحليل الإيرادات المحلية في الفترة 2000 - 2010 بالاعتماد على استخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية. "وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقية باريس الاقتصادية هي المأزق الحقيقي للوضع المالي الفلسطيني، وأن النفقات الجارية بلغت 77% بالمتوسط، أكثر من 60% منها متعلقة بالرواتب والأجور، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن إسرائيل تتحكم في أكثر من 64% من الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية، وأن 53% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة هي إيرادات محلية وتساهم في تمويل 65% من متوسط النفقات الجارية، وأظهرت الدراسة أن 75% من متوسط المنح والمساعدات الخارجية خصص لدعم الموازنة الجارية، و25% فقط لتمويل النفقات التطويرية، كما خلصت الدراسة إلى عدم تمكن السلطة من الاستغناء التام عن المساعدات الخارجية لدعم الموازنة الجارية في موازنة العام الجاري 2013 كما وعدت في مشروع موازنة العام 2011 وذلك لعدم اتخاذ الإجراءات التقشفية الكافية لخفض نفقاتها الجارية وزيادة إيراداتها المحلية. وقد أوصى الباحثان بضرورة سعي السلطة لتعديل اتفاقية باريس الاقتصادية، والانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لضمان توزيع الإيرادات المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية توزيعاً أمثلاً بما يتوافق مع الأهداف الأساسية للحكومة، وترشيد النفقات الجارية وعلى وجه الخصوص فاتورة الرواتب والأجور ومعالجة التهرب الجمركي والتسرب المالي من خزينة السلطة إلى خزينة الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بإيرادات المقاصة، وتعديل قوانين الضريبة الموروثة من الاحتلال الإسرائيلي."

دراسة (صالح، 2007) بعنوان "العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة".

تحدثت هذه الدراسة ان الضريبة هي احدى المصادر الرئيسية، التي تمول خزينة الدولة حتى تقوم بأدوارها، وتحدث عن الضريبة الغير مباشرة، وهي التي تمثل اغلب الإيرادات الضريبية مثل ضريبة القيمة المضافة. وهدفت هذه الدراسة التعرف على الاساس التي تعمل بها دائرة ضريبة القيمة المضافة والاجراءات والطرق والقوانين المستخدمة، وأثر اتفاقية باريس الاقتصادية وأثر تلك الاتفاقية على طرق جمع الضريبة.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات وقد تم توزيع 40 شخص وتم استرداد من 39 شخص، واوصت هذه الدراسة على تطوير هيكل دائرة ضريبية القيمة المضافة بناء هذه الدائرة على اساس علمي، كما اوصت ايضا على رفع مستوى التدريب والكفاءة والتطوير المستمر لقدرات لدى الموظفين في دائرة الضريبة.

دراسة (حميض، 2005) بعنوان "تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)"
تناولت هذه الدراسة بتفصيل انواع الإيرادات العامة للدولة ومعاييرها وتقسيمها ومصدرها، وبينت هذا الدراسة أهمية الضرائب في مد الخزينة الحكومة بالأموال التي تحتاجها لكي تقوم بالأدوار المناطة بها، وتوصلت هذه الدراسة الى ان الضرائب كانت اهم نوع من انواع الإيرادات الحكومية، والمقاصة كانت أبرز انواع الضرائب من حيث الكم ودورها الكبير في مد الخزينة بالأموال، وأثر انتفاضة الاقصى على الإيرادات الضريبية.
وهدف هذه الدراسة الى تعرف على إيرادات الدولة وانواعها وحجمها، واهم القوانين المنظمة ما بين الفترة (1995-2005) والتعرف على ضريبة المقاصة بشكل مفصل، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة وتم اجراء التحليل المالي للإيرادات الضريبية ومتطلبات المقاصة، وقد أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات واهمها بضرورة زيادة قاعدة دافعي الضرائب لزيادة الإيرادات الضريبية، كما اوصت ايضا الى اللجوء الى خطط موضوعية للتخلص من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي من ابعاد مرحلية واستراتيجية.

دراسة (الشلة، 2005) بعنوان "محددات الإيرادات العامة في فلسطين"

هدف الباحث في هذه الدراسة توضيح مفهوم الإيرادات العامة والعوامل التي تعمل على الحد من زيادة حجمها، وكما هدفت هذه الدراسة ايضا الى التعرف على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وتمنعه من مجارة الاقتصاديات المجاورة، وايضا هدفت الدراسة الى محاولة فهم أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على الإيرادات العامة الفلسطينية. من اجل ذلك الوصول الى اهداف الدراسة قام الباحث باتباع منهجية تركز على ما يلي: دراسة الادبيات المتصلة بموضوع الدراسة خاصة موضوع الإيرادات العامة، مراجعة المواضيع المتصلة بالوضع الفلسطيني بما يخص وضعه المالي والاقتصادي، الرجوع الى مواقع متعددة على الانترنت التي تتصل بالموضوع، تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية والبنك الدولي وبكدار والأمم المتحدة وجهات أخرى، والتحليل المنهجي للإيرادات العامة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من اهمها، ان اتفاق باريس الاقتصادي عانى من ثغرات خطيرة خاصة فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية والمالية والسيطرة على الحدود، وكما توصلت ايضا الى ان التهرب الضريبي يؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة. وبناء على هذه النتائج اوصت الباحثة الى ضرورة رفع وعي لدى المفاوض الفلسطيني حتى لا يقع في أي اخطاء كارثية كما حصل في اتفاق باريس الاقتصادي مما أثر على جانب الإيرادات لدى سلطة الوطنية الفلسطينية، كما اوصت الباحثة على ضرورة الحد من التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع.

دراسة (Ahuja & Pandit, 2020) بعنوان " الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: أدلة من البلدان النامية"

تهدف هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام مجموعة بيانات أكثر وفرة تغطي 59 دولة في 1990-2019. وتوصلت الدراسة الى ان اهم النتائج التجريبية كانت أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي حيث تمتد السببية بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي. النتائج بشكل عام تدعم الإطار الكينزي الذي يؤكد أهمية الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك ، يكشف التحليل أنه بعد النظر في جميع متغيرات التحكم مثل إمكانية الوصول إلى التجارة والاستثمار والتضخم ، يؤثر الإنفاق العام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. فيما يتعلق بمتغيرات التحكم ، وجد أن

الاستثمار له تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي. تظهر الأدلة من تقديرات الانحدار كذلك أن الانفتاح التجاري يشجع التطور في البلدان النامية. ومع ذلك ، فإن النمو السكاني والبطالة لهما تأثير ضار على النمو الاقتصادي.

دراسة (kun Wang, Zhang, & Ho, 2020) بعنوان " أولوية استغلال الإيرادات المالية أو تقليل الإنفاق العام: أدلة من الصين "

تهدف هذه الدراسة الى البحث في العلاقة السببية بين الإيرادات المالية للصين والنفقات العامة من عام 1990 إلى عام 2018. إذا كان للإيرادات المالية تأثير إيجابي على الإنفاق العام ، فإن ذلك يوضح أن على الحكومة تقليل العجز المالي من خلال زيادة الضرائب. بل على العكس من ذلك ، فهو يجعل الإنفاق العام مستمراً في التوسع ، مما يؤدي إلى التدهور المستمر في العجز المالي ، وذلك لاتخاذ مزيد من القرارات بشأن ما إذا كان ينبغي للسياسة المالية الصينية في المستقبل أن تتبنى زيادة الإيرادات المالية أو تخفيض الإنفاق العام لتقليل العجز .

دراسة (Oumer & Ramakrishna, 2020) بعنوان " الإيرادات الحكومية والنفقات والعجز المالي في إثيوبيا: نهج التكامل المشترك غير المتماثل".

هذه الورقة هي محاولة للتحقق من العلاقة بين زيادة الإنفاق العام والإيرادات لإثيوبيا باستخدام بيانات سلسلة زمنية 42 سنة ، للفترة من 1974 إلى 2016. وكانت الأهداف المحددة للدراسة هي التحقق من العلاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام والإيرادات وتقييم آثار العجز المالي على النمو الاقتصادي. تم استخدام اختبار تكامل غير متماثل يعتمد على NARDL واستخدام اختبار Toda-Yamamoto للتحقق من السببية. تشير النتائج إلى وجود تكامل مشترك طويل المدى بين الإنفاق والإيرادات علاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالعجز المالي ، كشفت نتائج التكامل المشترك NARDL أن الصدمات الإيجابية في العجز المالي تؤدي إلى تغييرات إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بينما الصدمات السلبية تقلل من الناتج المحلي الإجمالي. تم اقتراح بعض الإجراءات السياسية لتحسين الإيرادات الضريبية وتقليل العجز المالي.

دراسة (Gazali, 2020) بعنوان " عجز الموازنة والديون: تحليل وصفي لحالة إندونيسيا "

تهدف هذه الدراسة الى فحص ميزانية الدولة وعجز الديون في إندونيسيا، باستخدام تحليل المنهج الوصفي، البيانات الثانوية التي تم جمعها من عام 1998 - 2014. وتوصلت الى ان العجز الذي يحدث كان بسبب عدم كفاية الدخل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. ويصبح هذا الدين عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة لأنه يجب سداه بأصل الدين والفائدة ولكن الموازنة لا تزال تعاني من العجز، بعض الآثار المترتبة على العجز يجب أن يتم تمويلها من خلال ديون جديدة وبالتالي سيتم زيادة العبء، من ناحية أخرى، يعتبر الحساب الجاري وكذلك حساب رأس المال عجزاً أيضاً.

دراسة (Kalloub & Odabas, 2019) بعنوان "تقييم الاقتصاد الفلسطيني: الإيرادات العامة، والنفقات، والقضايا الحالية"

تهدف هذه الدراسة الى تقييم النظام الضريبي الفلسطيني إلى جانب النظام النقدي أيضاً، وتبدأ بمراجعة تاريخية للحالة الفلسطينية بما في ذلك التغييرات السياسية الرئيسية التي أثرت على شكل الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر ويشير التحليل التفصيلي للإيرادات والإنفاق للحكومة الفلسطينية إلى عدم كفاية تحصيل ضرائب الدخل ، لكن الرقم الموثوق به للضرائب غير المباشرة، علاوة على ذلك، فإن سوء تخصيص الأموال العامة يحتل مكانة كبيرة في الموازنة، من خلال الإنفاق المفرط على الأمن إلى جانب الإنفاق المنخفض على البحث والنقل. ومع ذلك، على الرغم من هذه القضايا، وجدت الحكومة الفلسطينية أن لديها قاعدة جيدة للنظام الضريبي ولكنها لا تزال بحاجة

إلى العمل على زيادة تحصيل ضريبة الدخل وزيادة سيطرتها على الموارد المالية بما في ذلك تدابير ضد التهرب الضريبي وسوء تخصيص الأموال.

التعقيب على الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة لقياس أثر الازمة المقاصة المتكررة عبر السنين في فلسطين على النفقات التشغيلية والتطويرية والعجز في الموازنة العامة، وعلى الرغم من الاهمية التي تحتلها هذه الظاهرة الى ان الباحث وجد ان هناك القليل من الدراسات التي تناولتها بشكل متعمق، فدراسة (مقداد & الكحلوت، 2016) تناولت ازمة المقاصة والمعوقات التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي امام الاقتصاد الفلسطيني. كما ان هناك عدة دراسات تتحدث عن النفقات العامة مثل دراسة (Ahuja & Pandit, 2020; Kalloub & Odabas, 2019) وغيرها تتحدث عن عجز الموازنة العامة مثل دراسة كل من (Kalloub & Odabas, 2019; السبتي، 2019; عكاشة، 2018)، ولكن لا يوجد دراسات حسب علم الباحثان تربط بين ازمة المقاصة والنفقات العامة وعجز الموازنة، وعليه جاءت هذه الدراسة كأضافة بحثية نوعية في هذا المجال.

المنهجية والاجراءات

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة إليها.

أولاً: منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، حيث استند الى الدراسات السابقة والبحوث والاوراق العلمية في صياغة الاطار النظري للدراسة، وقام بجمع البيانات المالية من اصدارات سلطة النقد ووزارة المالية الفلسطينية، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي STATA من اجل اختبار الفرضيات، وبرنامج ال SPSS 23 من اجل وصف البيانات المجمعة، وبرنامج ال EXCEL من اجل تصميم الرسوم البيانية.

ثانياً: بيانات الدراسة:

يبين الجدول رقم (1) بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة والتي قام بجمعها الباحثين من اصدارات سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد. المصادر الثانوية:

جدول رقم (1): بيانات الدراسة

السنة	اجمالي النفقات العامة للسنة السابقة	اجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات التطويرية	اجمالي الايرادات	ايرادات المقاصة	اجمالي (العجز / الفائض)
1997	1072.1	1130.14	867.83	262.32	1075.36	475.94	-54.78
1998	1301.1	1074.74	838.95	235.79	1104.74	543.95	30.00
1999	1074.7	1181.88	942.51	239.37	1186.47	579.71	4.59

-218.96	587.00	1449.00	469.00	1198.9	1667.96	1181.8	2000
-313.00	0.00	1122.00	340.00	1095.0	1435.00	1667.6	2001
-259.00	72.00	987.00	252.00	994.00	1246.00	1435.0	2002
-268.00	472.00	1367.00	395.00	1240.0	1635.00	1246.0	2003
-125.00	713.00	1403.00	0.00	1528.0	1528.00	1635.0	2004
-275.00	894.00	2006.00	287.00	1994.0	2281.00	1528.0	2005
34.00	344.00	1741.00	281.00	1426.0	1707.00	2281.0	2006
61.00	1318.00	2938.00	310.00	2567.0	2877.00	1707.0	2007
270.10	1137.00	3757.80	215.00	3272.7	3487.70	2877.0	2008
-425.50	1090.00	2950.40	185.90	3190.0	3375.90	3487.7	2009
-144.37	1234.20	3055.70	272.80	2927.2	3200.07	3375.9	2010
-103.31	1487.44	3153.56	296.20	2960.6	3256.88	3200.0	2011
-85.90	1574.44	3172.25	211.01	3047.1	3258.16	3256.8	2012
258.73	1690.48	3677.86	168.41	3250.7	3419.13	3258.1	2013
414.80	2054.30	4021.70	160.90	3446.0	3606.90	3419.1	2014
66.78	2046.87	3688.21	176.43	3445.0	3621.43	3606.8	2015
440.03	2332.40	4318.22	216.53	3661.6	3878.19	3621.4	2016
319.12	2482.98	4371.85	257.94	3794.7	4052.73	3878.1	2017
197.05	2255.27	4127.73	276.86	3653.8	3930.68	4052.7	2018
-77.32	2219.17	3782.73	199.97	3660.0	3860.05	3930.6	2019

المصدر: بيانات (سلطة النقد، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الفلسطينية)

جدول رقم (2): الاحصاء الوصفي للبيانات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اكبر قيمة	اقل قيمة	المتغير
1087.59502	2639.6322	4052.73	1074.74	اجمالي النفقات العامة

1113.56394	2391.3957	3794.79	838.95	النفقات الجارية
90.41306	248.2361	469.00	0.00	النفقات التطويرية
1230.39733	2628.5904	4371.85	987.00	اجمالي الإيرادات العامة
769.98668	1200.1804	2482.98	0.00	ايرادات المقاصة
239.19299	-11.0409	440.03	-425.50	اجمالي (العجز/الفائض)

المصدر: تحليل الباحثين

يتضح من الجدول رقم (2) والذي يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري واقل واكبر قيمة للمتغيرات ان متوسط النفقات العامة لفترة الدراسة كان 2639.63 مليون دولار مسجلا اعلى قيمة في العام 2017 واقل قيمة في العام 1998، اما بالنسبة للنفقات الجارية فكان المتوسط الحسابي لها 2391.4 مليون دولار وكانت اقل قيمة في العام 1998 واكبر قيمة في العام 2017، اما النفقات التطويرية فكان المتوسط الحسابي لها 248.23 مليون دولار وسجلت اعلى قيمة في العام 2000 واقل قيمة في العام 2004.

اما فيما يتعلق بالإيرادات العامة فانها سجلت اعلى قيمة لها في العام 2017 واقل قيمة في العام 2002 وذلك يعود الى بداية الانتفاضة الثانية في ذلك العام، وكان المتوسط الحسابي للإيرادات العامة في فترة الدراسة 2628.6 مليون دولار، وكان متوسط ايرادات المقاصة ما بين الاعوام (1997-2019) 1200.18 مليون دولار مسجلا اعلى قيمة في العام 2017 وقل قيمة في العام 2001، وكان متوسط اجمالي (العجز/فائض) الموازنة العامة في فترة الدراسة -11.04 مليون دولار وكانت اكبر قيمة عجز في 2009 واكبر فائض في العام 2016.

جدول رقم (3): نسب التغير في النفقات العامة (جارية/تطويرية) وايرادات المقاصة في فلسطين

السنة	نسبة التغير في النفقات العامة	نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات	نسبة النفقات التطويرية الى اجمالي النفقات	نسبة ايرادات المقاصة الى اجمالي الإيرادات
1997	5.41%	76.79%	23.21%	44.26%
1998	-4.90%	78.06%	21.94%	49.24%
1999	9.97%	79.75%	20.25%	48.86%
2000	41.13%	71.88%	28.12%	40.51%
2001	-13.97%	76.31%	23.69%	0.00%
2002	-13.17%	79.78%	20.22%	7.29%
2003	31.22%	75.84%	24.16%	34.53%

50.82%	0.00%	100.00%	-6.54%	2004
44.57%	12.58%	87.42%	49.28%	2005
19.76%	16.46%	83.54%	-25.16%	2006
44.86%	10.78%	89.22%	68.54%	2007
30.26%	6.16%	93.84%	21.23%	2008
36.94%	5.51%	94.49%	-3.21%	2009
40.39%	8.52%	91.48%	-5.21%	2010
47.17%	9.09%	90.91%	1.78%	2011
49.63%	6.48%	93.52%	0.04%	2012
45.96%	4.93%	95.07%	4.94%	2013
51.08%	4.46%	95.54%	5.49%	2014
55.50%	4.87%	95.13%	0.40%	2015
54.01%	5.58%	94.42%	7.09%	2016
56.79%	6.36%	93.64%	4.50%	2017
54.64%	7.04%	92.96%	-3.01%	2018
58.67%	5.18%	94.82%	-1.80%	2019
41.99%	11.98%	88.02%	7.57%	المعدل

المصدر: تحليل الباحثين

يتضح من الجدول رقم (3) ان اعلى نسبة تغير في النفقات العامة عن السنة التي سبقتها كانت في العام 2007 بنسبة 68.54% وذلك يعود غالبا الى انتهاء انتفاضة الاقصى وعودة الحياة في فلسطين الى وضعها الطبيعي تقريبا، واقل نسبة كانت في العام 2006 وهي -25.16% ويعود ذلك الى الانقسام الفلسطيني وانفصال شطري الوطن بين الضفة الغربية وغزة في ذلك العام، اما فيما يتعلق في النفقات الجارية فاننا نلاحظ انها تشكل النسبة الاكبر من النفقات بما معدله 88.02% من اجمالي النفقات العامة وتشكل النفقات التطويرية 11.98% كمعدل لنفس فترة الدراسة، وان ايرادات المقاصة تشكل ما نسبته 41.99% من الايرادات العامة كمعدل للسنوات محل الدراسة، وهذا يعني ان هناك اعتماد كبير على هذه النوع من الايراد في تغطية النفقات العامة.

أزمة المقاصة

- السنوات التي لم تحصل فيها ازمة مقاصة
جدول رقم (4) السنوات التي لم تحصل فيها ازمة مقاصة

اجمالي (العجز / الفائض)	ايرادات المقاصة	اجمالي الايرادات	النفقات التطويرية	النفقات الجارية	اجمالي النفقات العامة	اجمالي النفقات العامة للسنة السابقة	السنوات (السنوات التي لم تحصل فيها الازمة)
30.00	543.95	1,104.74	235.7	838.95	1,074.7	1,130.1	1998
4.59	579.71	1,186.47	239.3	942.51	1,181.8	1,074.7	1999
-268.00	472.00	1,367.00	395.0	1,240.00	1,635.0	1,246.0	2003
-125.00	713.00	1,403.00	0.00	1,528.00	1,528.0	1,635.0	2004
-275.00	894.00	2,006.00	287.0	1,994.00	2,281.0	1,528.0	2005
-425.50	1,090.0	2,950.40	185.9	3,190.00	3,375.9	3,487.7	2009
-144.37	1,234.2	3,055.70	272.8	2,927.27	3,200.0	3,375.9	2010
440.03	2,332.4	4,318.22	216.5	3,661.65	3,878.1	3,621.4	2016
319.12	2,482.9	4,371.85	257.9	3,794.79	4,052.7	3,878.1	2017
197.05	2,255.2	4,127.73	276.8	3,653.82	3,930.6	4,052.7	2018

المصدر: بيانات (سلطة النقد، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الفلسطينية)

يتبين من الجدول رقم (4) والذي يوضح السنوات التي لم يحصل فيها ازمة مقاصة، انه على الرغم من عدم وجود ازمة مقاصة في هذه السنوات الى ان ذلك لم يمنع من وجود عجز في الموازنة العامة في فلسطين في عدة سنوات وهي (2003، 2004، 2005، 2009، 2010)، ويمكن ان يعزى هذا العجز الى عوامل اخرى كانتقاضي الاقصى وانخفاض ايرادات الضريبة في تلك السنوات وايضا الى الانقسام الفلسطيني ووقف الايرادات بكل اشكالها التي كانت تأتي من محافظات قطاع غزة مع استمرار الانفاق على تلك المحافظات.

- السنوات التي حصلت فيها ازمة مقاصة

جدول رقم (5): السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة

اجمالي (العجز / الفائض)	ايرادات المقاصة	اجمالي الايرادات	النفقات التطويرية	النفقات الجارية	اجمالي النفقات العامة	اجمالي النفقات العامة للسنة	السنوات (السنوات التي حصل
-------------------------------	--------------------	---------------------	----------------------	--------------------	-----------------------------	--------------------------------------	------------------------------------

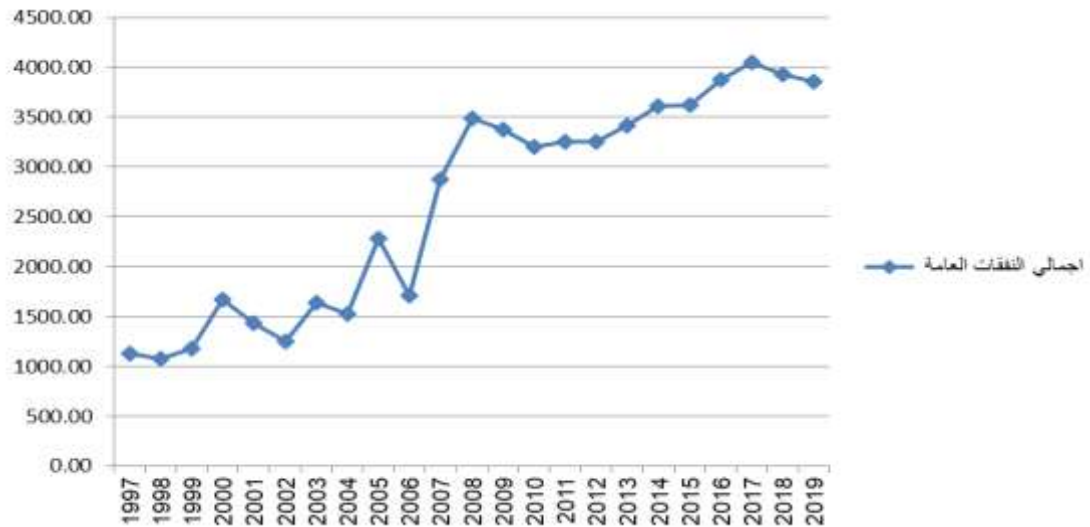
						السابقة	فيها (الازمة)
-54.78	475.94	1,075.36	262.32	867.83	1,130.14	1,072.10	1997
-218.96	587.00	1,449.00	469.00	1,198.96	1,667.96	1,181.88	2000
-313.00	0.00	1,122.00	340.00	1,095.00	1,435.00	1,667.96	2001
-259.00	72.00	987.00	252.00	994.00	1,246.00	1,435.00	2002
61.00	1,318.00	2,938.00	310.00	2,567.00	2,877.00	1,707.00	2007
-103.31	1,487.44	3,153.56	296.20	2,960.68	3,256.88	3,200.07	2011
-85.90	1,574.44	3,172.25	211.01	3,047.14	3,258.16	3,256.88	2012
258.73	1,690.48	3,677.86	168.41	3,250.72	3,419.13	3,258.16	2013
66.78	2,046.87	3,688.21	176.43	3,445.00	3,621.43	3,606.87	2015
-77.32	2,219.17	3,782.73	199.97	3,660.08	3,860.05	3,930.68	2019

المصدر: بيانات (سلطة النقد، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الفلسطينية)

يتبين من الجدول رقم (5) والذي يوضح السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة ان معظم السنوات ما عدا سنة (2007،2013،2015) حصل فيها عجز في الموازنة العامة وبالنظر الى الجدول اعلاه يتبين ان سنة 2001 لم يكن هناك اي ايراد متحصل عن المقاصة، وذلك يعود الى الظروف السياسية واندلاع انتفاضة الاقصى.

اجمالي النفقات العامة

شكل رقم (2) اجمالي النفقات العامة ما بين الاعوام (1997-2019) في فلسطين:

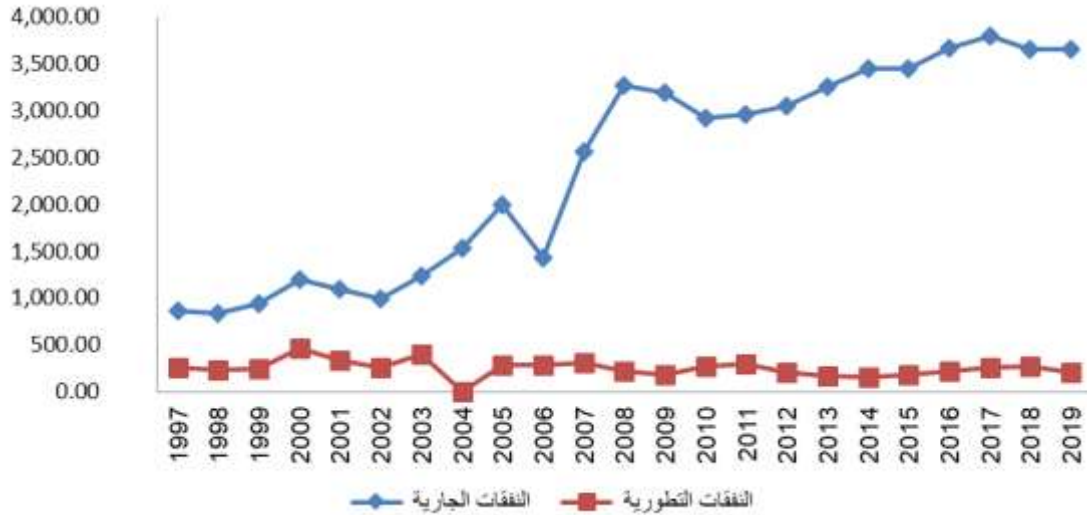


يتضح من الشكل رقم (2) ان النفقات العامة ما بين الاعوام (1997-2019) تتفاوت فكان هناك انخفاض ملحوظ في الاعوام التي حصل فيها ازمة مقاصة وهي الاعوام المذكورة في الجدول رقم (3.5)، وهناك ارتفاع في النفقات

في الاعوام التي لم يكن فيها ازمة مقاصة كما هو موضح في الجدول رقم (3.4) السابق، ويمكن تفسير ذلك على انه في الاعوام التي حصلت فيها ازمة مقاصة اتخذت الحكومات المختلفة سياسة تكشف وتخفيض في الانفاق العام.

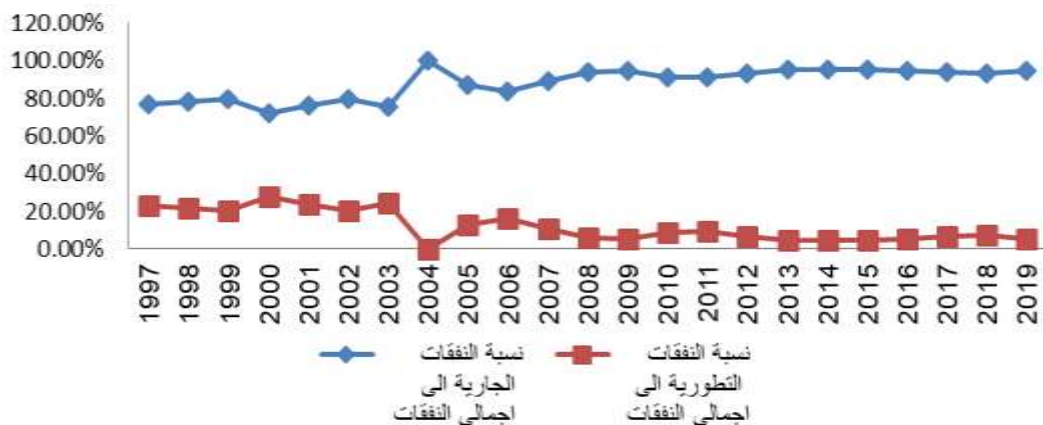
- النفقات الجارية والنفقات التطويرية

شكل رقم (3) النفقات الجارية والنفقات التطويرية ما بين الاعوام (1997-2019) في فلسطين.



يتضح من الشكل رقم (3) انعكاس ازمة المقاصة على النفقات الجارية والنفقات التطويرية في فلسطين، فنلاحظ ان هناك انخفاض ملموس في السنوات التي حصلت فيها ازمة مقاصة وارتفاع في السنوات التي لم يحصل فيها ازمة على ايراد المقاصة، حيث نلاحظ ان هناك انخفاض في الاعوام ما بين (2002-2000) يمكن ان يعزى الى ازمة المقاصة والى انتفاضة الاقصى وانخفاض اليرادات بشكل عام، وايضا نلاحظ انخفاض في العام 2019 يعود الى حجز اموال المقاصة من قبل الجانب الاسرائيلي وذلك كوسيلة للضغط على الحكومة الفلسطينية للقبول بصفقة القرن الامريكية، وايضا يمكن ان يعود ذلك الى تجميد المساعدات الامريكية في ذلك العام كذلك.

شكل رقم (4): نسبة النفقات الجارية والتطويرية من النفقات العامة ما بين الاعوام (1997-2019) في فلسطين

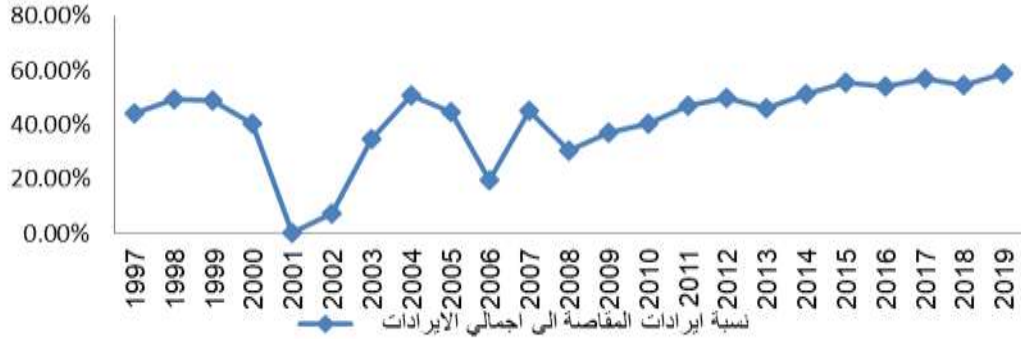


يوضح الشكل رقم (4) نسبة النفقات الجارية والنفقات التطويرية الى النفقات العامة ما بين الاعوام (1997-2019) في فلسطين، ونلاحظ ان النفقات الجارية تتراوح ما بين 71.88% في العام 2000 و 100% في العام 2004

بمعدل 88.02% على فترة الدراسة، اما النفقات التطويرية فقد تراوحت ما بين 0.00% في العام 2004 و 28.12% في العام 2000 بمعدل 11.98% على فترة الدراسة.

ايرادات المقاصة

شكل رقم (5): نسبة ايرادات المقاصة الى اجمالي الايرادات ما بين الاعوام (1997-2019) في فلسطين



يتضح من الشكل رقم (5) نسبة ايرادات المقاصة الى الايراد العام، ونلاحظ تفاوت هذه النسب في فترة الدراسة فقد تراوحت ما بين 0.00% في العام 2001 و 58.67% في العام 2019 بمعدل 41.99% من الايرادات العامة في فترة الدراسة، ويتضح ايضا انخفاض هذه النسبة في السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة وايضا السنوات التي حصل فيها ازمات سياسية مثل انتفاضة الاقصى والانقسام الداخلي الفلسطيني.

اجمالي (العجز/الفائض) في الموازنة العامة

شكل رقم (6): اجمالي (العجز/الفائض) في الموازنة العامة ما بين الاعوام (1997-2019) في فلسطين.



يتضح من الشكل رقم (6) انه بين الاعوام (2000-2005) كان هناك عجز في الموازنة العامة ويعود ذلك لانفاضة الاقصى بالاضافة الى ازمة المقاصة التي حصلت في تلك السنوات من الدراسة، وان هناك فائض في الموازنة العامة ما بين الاعوام (2006-2008) وذلك يعود الى توقف السلطة الفلسطينية عن الانفاق على قطاع غزة بسبب الانقسام الفلسطيني الذي حصل في تلك الاعوام، اما ما بين الاعوام (2009-2012) حصل عجز في الموازنة العامة ايضا، اما في الاعوام التي تلت العام 2012 فكان هناك فائض في الموازنة ما عدا سنة 2019

التي سجل فيها عجز مقداره 77.32 مليون دولار امريكي ويعود السبب في هذا العجز الى حجز اموال المقاصة وانقطاع المساعدات الامريكية في محاولة للضغط على السلطة الفلسطينية للقول بصفقة القرن.

ثالثاً: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، باستخدام برنامج (Stata) الإحصائي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).

2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient).

3. تحليل الانحدار الهرمي (Multiple Regression Analysis).

4. اختبار التوزيع الطبيعي للعيينة (Normality).

5. اختبار وصف النموذج (Model Specification Test).

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: معامل ارتباط بيرسون Person correlation matrix:

جدول رقم (6): معامل ارتباط بيرسون Person correlation matrix

ايرادات المقاصة	اجمالي (العجز/الفائض)	النفقات التطويرية	النفقات الجارية	الانفاق العام	
				1	الانفاق العام
			1	0.4321	النفقات الجارية
		1	-0.1548	0.4122	النفقات التطويرية
	1	-0.2478	-0.1125	-0.1003	اجمالي (العجز/الفائض)
1	0.6112	-0.5154	-0.5963	-0.5789	ازمة ايرادات المقاصة

يظهر الجدول رقم (6) اعلاه الارتباط بين متغيرات هذه الدراسة، ويسمى هذا الاختبار بالاختبار الصفري أو مصفوفة معامل الارتباط الذي يشير الى قوة الارتباط بين العوامل، وتشير العلامة السلبية إلى أن الزيادة بأحد المتغيرات يؤدي لنقصان المتغير المقابل، بينما تشير العلامة الموجبة إلى أن زيادة متغير تؤدي لزيادة المتغير الآخر، لكن في البحث العلمي لا يمكن الاعتماد على هذا الاختبار لتفسير النتائج بشكل كامل حيث أنها مؤشرات أولية قد تتغير في تحليل الانحدار، وقام علماء الاحصاء بتحديد نسبة الارتباط المقبولة بحيث إذا كانت قوة الارتباط تزيد عن 90% يعني ذلك أن المتغيرات لهما ارتباط عالي جدا مما يؤدي لضرورة حذف أحدهما، حيث لا يمكن أن يتم تحليلهما في نفس النموذج الدراسي، ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط حيث ان المتغيرات المستقلة مرتبطة بالمتغير التابع بشكل مناسب لاغراض التحليل.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality):

ومن جهة أخرى قام الباحثون بإجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما اذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 16.31%، وتشير نتيجة هذا الاختبار إلا أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة.

ثالثاً: اختبار وصف النموذج (Model Specification Test):

جدول رقم (7): اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P> t
Hat	0.3664	0.0245	3.25	0.003
Hatsq	0.7125	0.1638	0.69	0.678
Cons	0.1328	0.0365	0.33	0.844

قام الباحثان بإجراء اختبار Pregibon للتأكد من ان النموذج تم وصفه بشكل جيد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيد، ولا يوجد عناصر هامة تمثل العامل التابع تم حذفها، حيث أن نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول رقم (7) أدناه تبين أن Hatsq أعلى من 5% ويعني ذلك أن النموذج محدد بشكل جيد.

رابعاً: اختبار القيم المتطرفة:

جدول رقم (8): اختبار القيم المتطرفة ال Skewness وال Kurtosis

Kurtosis	Skewness	
0.841	3.142	الانفاق العام
0.745	3.569	النفقات الجارية
0.779	2.879	النفقات التطويرية
0.635	3.015	اجمالي (العجز/الفائض)
0.751	3.144	ايرادات المقاصة

قام الباحثان باختبار القيم المتطرفة كما بالجدول رقم (8)، ومن خلال النتيجة تبين أنه لا يوجد قيم متطرفة ومختلفة بشكل كبير عن باقي البيانات، بالتالي فالنموذج خالي من مشاكل القيم المتشعبة، إحصائياً، يجب أن لا تزيد نسب سكوينز Skewness عن 4 ويجب أن لا تزيد نسب كورتوزيز Kurtosis عن 1 وفي نفس السياق يتبين من خلال الجدول السابق أن نسب سكوينز لم تزيد عن 4، ونسب كورتوزيز لم تزيد عن 1، وهذا يدل على أن النسب غير متطرفة.

خامسا: اختبار الفرضيات:

قام الباحثان في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي فكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى

جدول رقم (9): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات المتفرعة عنها

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
**0.000	-0.245	0.85	0.845	-10.97	120.5	ازمة إيرادات المقاصة ← الإنفاق العام
**0.001	-0.369	0.85	0.851	-11.26	126.9	ازمة إيرادات المقاصة ← النفقات الجارية
0.152	-0.036	0.09	0.052	-1.485	2.206	ازمة إيرادات المقاصة ← النفقات التطويرية

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على الإنفاق العام.

من اختبار الفرضية الرئيسية الأولى تبين ان T-Value = -10.977 معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.000 \geq 0.05$ ، وان ال F-Value = 120.5، وان قيمة R^2 Adjusted = 0.845 اي ان المتغير المستقل (ازمة إيرادات المقاصة) يفسر 84.5% من بيانات الإنفاق العام، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على الإنفاق العام، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على الإنفاق العام، وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي الى انخفاض بقيمة 24.5% من المتغير التابع.

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات الجارية.

من اختبار الفرضية الفرعية الأولى تبين ان T-Value = -11.268 معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.001 \geq 0.05$ ، وان ال F-Value = 126.97، وان قيمة R^2 Adjusted = 0.851 اي ان المتغير المستقل (ازمة إيرادات المقاصة) يفسر 85.1% من بيانات النفقات الجارية، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات الجارية، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات الجارية، وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي الى انخفاض بقيمة 36.9% من المتغير التابع.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات التطويرية.

من اختبار الفرضية الفرعية الثانية تبين ان مستوى الدلالة $P = 0.152 \leq 0.05$ ، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات التطويرية.

الفرضية الرئيسية الثانية

جدول رقم (10): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الثاني والفرضيات المتفرعة عنها

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T- Value	F- Value	
**0.001	-0.136	0.87	0.853	-9.28	119.6	الانفاق العام ← أزمة إيرادات المقاصة
**0.002	-0.194	0.77	0.733	-11.6	120.7	النفقات الجارية ← أزمة إيرادات المقاصة
0.342	-0.001	0.03	0.046	-2.36	3.65	النفقات التطويرية ← أزمة إيرادات المقاصة

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

H02: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للإنفاق العام يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة. من اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان T-Value = -9.28 معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.001 \leq$ 0.05، وان ال F-Value = 119.65، وان قيمة R^2 Adjusted = 0.874، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للإنفاق العام يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للإنفاق العام يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي الى انخفاض بقيمة 13.6% من المتغير التابع.

H02.1: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للنفقات الجارية تعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة. من اختبار الفرضية الفرعية الاولى تبين ان T-Value = -11.685 معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.002 \leq$ 0.05، وان ال F-Value = 120.78، وان قيمة R^2 Adjusted = 0.733، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للنفقات العامة يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للنفقات يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي الى انخفاض بقيمة 19.4% من المتغير التابع.

H02.2: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للنفقات التطويرية تعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة.

من اختبار الفرضية الفرعية الثانية تبين ان مستوى الدلالة $P = 0.342 \leq 0.05$ ، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للنفقات التطويرية تعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة.

الفرضية الرئيسية الثالثة

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على إجمالي عجز أو فائض الموازنة.

جدول رقم (11): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الثالثة

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T- Value	F- Value	
**0.001	0.369	0.89	0.848	7.69	123.6	ازمة إيرادات المقاصة ← اجمالي (عجز/فائض)

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

من اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تبين ان $T\text{-Value} = 7.69$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.001 \geq 0.05$ ، وان ال $F\text{-Value} = 123.69$ ، وان قيمة $Adjusted R^2 = 0.848$ اي ان المتغير المستقل (ازمة إيرادات المقاصة) يفسر 84.8% من بيانات اجمالي (عجز/فائض) الموازنة العامة، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على إجمالي عجز أو فائض الموازنة ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لأزمة إيرادات المقاصة على إجمالي عجز أو فائض الموازنة وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي الى زيادة بقيمة 36.9% من المتغير التابع.

الفرضية الرئيسية الرابعة

H_0 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لعجز أو فائض الموازنة يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة.

جدول رقم (12): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الرابعة

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T- Value	F- Value	
**0.000	0.325	0.75	0.711	13.61	119.2	اجمالي (عجز/فائض) ← ازمة إيرادات المقاصة

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

من اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة تبين ان $T\text{-Value} = 13.651$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.000 \geq 0.05$ ، وان ال $F\text{-Value} = 119.24$ ، وان قيمة $Adjusted R^2 = 0.711$ ، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لعجز أو فائض الموازنة يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لعجز أو فائض الموازنة يعزى إلى أزمة إيرادات المقاصة وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي الى زيادة بقيمة 32.5% من المتغير التابع.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

بعد تحليل البيانات توصلت الدراسة الى عدة نتائج كما يلي:

- متوسط النفقات العامة لفترة الدراسة كان 2639.63 مليون دولار مسجلا اعلى قيمة في العام 2017 و اقل قيمة في العام 1998.
- كان المتوسط الحسابي للنفقات الجارية 2391.4 مليون دولار وكانت اقل قيمة في العام 1998 واكبر قيمة في العام 2017، اما النفقات التطويرية فكان المتوسط الحسابي لها 248.23 مليون دولار وسجلت اعلى قيمة في العام 2000 و اقل قيمة في العام 2004.
- كان متوسط ايرادات المقاصة ما بين الاعوام (1997-2019) 1200.18 مليون دولار مسجلا اعلى قيمة في العام 2017 وأقل قيمة في العام 2001.
- كان متوسط اجمالي (العجز/فائض) الموازنة العامة في فترة الدراسة -11.04 مليون دولار وكانت اكبر قيمة عجز في 2009 واكبر فائض في العام 2016.
- تفاوتت نسبة ايرادات المقاصة الى اليراد العام في فترة الدراسة فقد تراوحت ما بين 0.00% في العام 2001 و 58.67% في العام 2019 بمعدل 41.99% من الايرادات العامة، ويتضح ايضا انخفاض هذه النسبة في السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة وايضا السنوات التي حصل فيها ازمات سياسية مثل انتفاضة الاقصى والانقسام الداخلي الفلسطيني.
- يوجد أثر لأزمة إيرادات المقاصة على الإنفاق العام، وان الزيادة في وحدة واحدة في ازمة المقاصة يؤدي الى انخفاض بقيمة 24.5% في الانفاق العام.
- يوجد أثر لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات الجارية، وان الزيادة في وحدة واحدة في ازمة المقاصة يؤدي الى انخفاض بقيمة 36.9% في النفقات الجارية.
- لا يوجد أثر لأزمة إيرادات المقاصة على النفقات التطويرية.
- يوجد أثر لأزمة إيرادات المقاصة على إجمالي عجز أو فائض الموازنة وان الزيادة في وحدة واحدة في ازمة المقاصة يؤدي الى زيادة بقيمة 36.9% من اجمالي العجز في الموازنة.
- تستخدم دولة الاحتلال عائدات الضرائب (ضريبة المقاصة) كأداة للضغط على السلطة الفلسطينية من اجل تقديم تنازلات سياسية.
- بروتوكول باريس الاقتصادي فيه ظلم واجحاف للحق الفلسطيني في رسم سياسياته الاقتصادية باستقلال.
- الاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباط وثيق بالاقتصاد الاسرائيلي.
- الازمات السياسية تنعكس بشكل كبير على الحالة الاقتصادية في فلسطين وبشكل متكرر.

ثانيا: التوصيات

- بعد الاطلاع على نتائج الدراسة وتحليلها توصي الدراسة بالنقاط التالية:
- اعادة صياغة النقاهاات الاقتصادية مع اسرائيل واهمها بروتوكول باريس الاقتصادي.
 - تقليل الاعتماد على ضريبة المقاصة في تمويل النفقات التشغيلية والتطويرية وذلك من خلال تنوع مصادر الايرادات العامة عن طريق المشاريع الاستثمارية المختلفة.
 - اعادة هيكلة النظام الضريبي في فلسطين وتطوير نظام الجباية الضريبية.
 - تخفيض الانفاق الحكومي الى الحد الاقصى من اجل تخفيض العجز في الموازنة وسداد الدين العام.
 - اصدار سندات حكومية مضمونة تساعد في تمويل المشروعات الحكومية الاستثمارية وتقليل الاعتماد على الضرائب.
 - اعتماد موازنة البرامج بشكل فعلي وحقيقي وتنفيذها.

- محاولة الإنفكاك الاقتصادي عن إسرائيل والدفع باستقلال الاقتصاد الفلسطيني.

المراجع

- أبو عيدة، عمر. (2014). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013م). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، الصفحات 177-149.
- ابومدلة، سمير والخضري، ايمان (2016). الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول 2015-1995. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الصفحات 235-219.
- أبومدلة، سمير وزعير، أحمد. (2013)، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2010، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 1(1)، 46-65.
- أحمد، سيف الدين عماد وعلوان، علاء حسين. (2020). العلاقة بين زيادة الرواتب والاجور والرضا الوظيفي للموظفين دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 16(68)، 1-24.
- الأونكتاد. (2014). تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.
- جودة، نضال شاكر & صالح، اسراء سعيد. (2020). قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 12(35)، 15-32.
- الحسني، زهير. (2020). توظيف الموازنة العامة لسنة 2019 في تحقيق التنمية المستدامة في العراق. مجلة العلوم السياسية (59)، 1-54.
- حمدان، م. ع. (2019). نحو سياسات اقتصادية وطنية لتعزيز الصمود الفلسطيني والتحرر الوطني. منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي.
- حميض، حنين. (2005). تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من 2005-1995. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا. نابلس - فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- زهرة، شاكر. (2016). اتفاقية اوسلو وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993-1994. (ماجستير)، جامعة احمد دراية-ادرار، الجزائر.
- السبتي، وسيلة وعلون، محمد لمين & عطية، حليلة. (2019). عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 5(01)، 165-194.
- سلطة النقد. (2019). المؤشرات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني الشعبي، هالة. (2013). بروتوكول باريس الاقتصادي. رام الله - فلسطين: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- الشفلة، علا. (2005). محددات الإيرادات العامة في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا. نابلس-فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- صالح، محمد. (2007). العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة. الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. غزة-فلسطين: الجامعة الإسلامية - غزة.

- عباس، محسن خضير. (2020). تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي. *Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, 12(36)، 163-184.
- عبود، سمير مصطفى. & صالح، عبد الواحد عثمان. (2008). أثر اتفاق باريس على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-2007م. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- العتابي، صادق. (2018). اثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة. العراق: مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (8) العدد (3).
- عزيريل، بلال. (2017). تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين. (ماجستير)، جامعة القدس، فلسطين.
- عكاشة، احمد خالد. (2018). الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، 6(2)، 55-71.
- عوض، عزمي وصفي. (2016). تقديرات عرض النقد في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20(1).
- فرحان، اسراء & محمد، شيماء فاضل. (2020). قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري- العجز التوأم في العراق باستخدام منهجية (Engle-Gran). مجلة واسط للعلوم الانسانية، 16(45)، 413-446.
- الفهداوي، علي حسين احمد. (2020). الموازنة العامة والرقابة عليها في التشريعات العراقية. مجلة العلوم السياسية(59)، 413-462.
- مجيد، نماء علي، & عطية، احمد صبيح. (2020). التخصيص الامثل للانفاق العام... معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي، العراق حالة دراسية للمدة 2004-2018. *Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, 12(3)، 91-73.
- محمد، رسل جواد & محميد، خطاب سعيد. (2020). الانعكاسات الجيوبولتيكية لمشكلة التبعية الاقتصادية باستعمال مؤشرات القياس الكمي في العراق 2003-2018. مجلة آداب الفراهيدي، 12(42)، 203-222.
- محمد، محمد حميد. (2020). عجز الموازنة العامة واساليب علاجه (الصكوك الاسلامية في السودان انموذجاً). *political issues* (61).
- مدللة، سمير مصطفى. (2018). محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال(07)، 52-08.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية -ماس. (2019). اداء الموازنة العامة 2018 بالمقارنة 2017 وازمة المقاصة. فلسطين: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- المغربي، احمد. (2019). المتغيرات السياسية في فلسطين وانعكاساتها على الأمن الاقتصادي. (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية فلسطين.
- مقداد، محمد ابراهيم. & الكلوت، خالد عمر. (2016). واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 17(1).

ناصر، عبير علي & هادي، سالم عواد. (2019). دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14(48).

النجار، جميل حسن. (2017). تفعيل السياسة الضريبية كمقدمة لتحقيق الاستدامة المالية للخزينة العامة في فلسطين. Middle East Review of Public Administration (MERPA)، 3(1)، 1262.

وزارة المالية. (2018). موازنة المواطن. رام الله - فلسطين: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

References

- Alazzeah, D. A. (2020). Three essays on Self-Government Accounting Practices under Settler Colonialism: A Case study from Palestine. University of Essex .
- Alshabi, Hala. (2013). Paris Economic Protocol. Ramallah - Palestine: Economic Policy Research Institute (MAS). (in Arabic)
- Abbas, Mohsen Khudair. (2020). Analyzing the relationship between human capital and economic growth in the Iraqi economic environment. *Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, 12(36), 163-184. (in Arabic)
- Abboud, Samir Mustafa. & Saleh, Abdul Wahid Othman. (2008). The impact of the Paris Agreement on the Palestinian economy in the West Bank and Gaza Strip from 1967 to 2007. Sudan University of Science and Technology. (in Arabic)
- Abu Mdallalh, Samir, Al-Khudri and Iman (2016). Palestinian Public and expenditures Revenues, Problems and Solutions 1995-2015. *Journal of Economic and Financial Research*, 235-219. (in Arabic)
- Abu Mdallalh, Samir, Zuaiter and Ahmed. (2013), The Role of Local Revenues in Funding the General Budget of the Palestinian Authority 2000-2010, *Palestine Technical University Journal for Research*, 1(1), 46-65. (in Arabic)
- Abu Oaida, Omar. (2014). The Impact of Governmental Expenditure on the Economic Growth in Palestinian Territories: An Applied Standard Study during the Period (1995-2013). *Al-Quds Open University magazine for Research, Administrative and Economic Studies*, 177-149. (in Arabic)
- Abu-Eideh, O. M. (2015). Causality between public expenditure and GDP growth in Palestine: An econometric analysis of Wagner's law. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 6(2), 189-199 .
- Ahmed, Saif Al-Din Imad and Alwan, Alaa Hussein. (2020). The relationship between salary increases, wages and job satisfaction for employees for applied study for General Tax Authority. *Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies*, 16(68), 1-24. (in Arabic)
- Ahuja, D., & Pandit, D. (2020). Public Expenditure and Economic Growth: Evidence from the Developing Countries. *FIIB Business Review*, 9(3), 228-236. <https://doi.org/10.1177/2319714520938901>
- Al Hosani, Zuhair. (2020). Employing the general budget for the year 2019 to achieve sustainable development in Iraq. *Journal of Political Science* (59), 1-54. (in Arabic)
- Al najjar, Jamil Hassan. (2017). Activating the tax policy as a prelude to achieving the financial sustainability of the public treasury in Palestine. *Middle East Review of Public Administration (MERPA)*, 3(1), 12-62. (in Arabic)
- Al-Afifi, A. A. M. (2019). Factors Affecting Decision Makers Preference of MSMEs in Financing Sources Choice, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 2(2), 16-29. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v2i2.31>

- Alareeni, B. (2018). Does corporate governance influence earnings management in listed companies in Bahrain Bourse?, *Journal of Asia Business Studies*, 12(4), 551-570. <https://doi.org/10.1108/JABS-06-2017-0082>
- Alareeni, B. (2019). A Review of Auditors' GCOs, Statistical Prediction Models and Artificial Intelligence Technology, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 2(1), 19-31. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v2i1.30>
- Al-Atabi, Sadeq. (2018). The effect of customs taxes on supporting the state's general budget. Iraq: *Al-Muthanna Journal for Economic and Management Sciences*, 8(3). (in Arabic)
- Al-Fahdawi, Ali Hussein Ahmed. (2020). The general budget and control in Iraqi legislation. *Journal of Political Science* (59), 413-462. (in Arabic)
- Aljamal, S. (2018). The Practice of Transformational Management and its Role in Achieving Institutional Excellence from the Point of View of Workers in the Directorates of Education in Hebron, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(1), 64-90. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i1.12>
- Almaghribi, Ahmed. (2019). Political changes in Palestine and their reflections on economic security. (Master Thesis), An-Najah National University, Palestine. (in Arabic)
- Alqallaf, H. and Alareeni, B. (2018). Evolving of Selected Integrated Reporting Capitals among Listed Bahraini Banks, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(1), 15-36. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i1.10>
- Al-Sabti, Wassila Wa Aloun, Mohamed Lamine & Attia, Halima. (2019). The public budget deficit financing methods in the economy. *Journal of Banking Financial Economics and Business Administration*, 5(01), 165-194. (in Arabic)
- Alsuwaigh, M. A., Mohd Noor, A. B. & Abdullah Othman, A. H. (2020). The Importance of the Accounting Disclosure as a Mediator Factor between the Shareholders of the Cash Waqf in the Kingdom of Saudi Arabia: The Theory of Planned Behavior, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 3(1), 15-24. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v3i1.26>
- Asfour, H. (2018). Withdrawing from the Oslo Accords: The Day After. *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture*, 23(2/3), 67-72 .
- Aslam, M., & Jaafar, R. (2020). Budget Deficit and the Federal Government Debt in Malaysia Perspectives on Economic Development-Public Policy, Culture, and Economic Development: IntechOpen. <https://doi.org/10.5772/intechopen.91457>
- Awad, Azmi and Wasfi. (2016). assessment the money supply in Palestine. *The Islamic University Journal of Economic and Administrative Studies*, 20(1). (in Arabic)
- Azriel, Bilal. (2017). The impact of the Paris Economic Protocol on tax revenues in Palestine. (MA), Al-Quds University, Palestine. (in Arabic)
- Dana, T. (2020). Localising the Economy as a Resistance Response: A Contribution to the "Resistance Economy" Debate in the Occupied Palestinian Territories. *Journal of Peacebuilding & Development*, 1542316620925274. <https://doi.org/10.1177/1542316620925274>
- Darwish, s. (2013). Unemployment problem in Palestine in the period 1994-1992 and its treatment methods. *Palestine University Journal for Research and Studies*, (5), 63-87.
- El-Kelety, I. A. E.-M., & Al-Kishan, I. M. (2020). The Influence of Applying VAT on Revenues of the General Authority of Zakat and Tax "A Field Study on Makkah Region4 .(5)
- Elseed, A. A. K. (2020). Sudan's accession to the World Trade Organization and its impact on the proceeds of tax and customs revenues (Field study) 4(2).

- Fannoun, Z. M. I. (2019). Exports, imports and economic growth Evidence from Palestine. (Master), Hebron University, Palestine .
- Farhan, Israa & Mohamed, Shaima Fadel. (2020). Measuring the relationship between the general budget deficit and the trade balance - twin deficits in Iraq using (Engle-Gran) methodology. *Wasit Journal for the Humanities*, 16(45), 413-446. (in Arabic)
- ForÈ, C., LÄfzÄfrescu, I., & Ioan, V. (2020). Budget Deficit-An Overview. *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*, 20(1), 930-936 .
- Frenken, K., & Schor, J. (2019). Putting the sharing economy into perspective A Research Agenda for Sustainable Consumption Governance: *Edward Elgar Publishing*. <https://doi.org/10.4337/9781788117814.00017>
- Gazali, M. (2020). Budget Deficit and Debt: Descriptive Analysis of Indonesia's Case. Paper presented at the International Conference on Management, Accounting, and Economy (ICMAE 2020). <https://doi.org/10.2991/aebmr.k.200915.069>
- Haji, A. M., & Akrawee, Z. M. (2020), The economic effects of some macroeconomic variables on unemployment in Iraq for the period (2003-2017): a standard study. *Academic Journal of Nawroz University*, 9(3), 380-396. <https://doi.org/10.25007/ajnu.v9n3a843>
- Hamdan, M. A. (2019). Toward national economic policies to enhance Palestinian steadfastness and national liberation. *Palestinian Youth Forum for Policies and Strategic Thinking*. (in Arabic)
- Hamed, Hanin. (2005). The effect of clearing on tax revenues in Palestine from 1995-2005. An-Najah National University, College of Graduate Studies. Nablus - Palestine: An-Najah National University. (in Arabic)
- Hasan Al-Naser, M. (2019). Public Governance and Economic Growth: Conceptual Framework, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 2(2), 1-15. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v2i2.21>
- Ilmakunnas, I. (2019). Economic difficulties during the transition into adulthood in Finland: a register-based study. *Turun Yliopiston Julkaisuja-Annales Universitatis Turkuensis Sarja-Ser. B-Osa*, 474 .
- Judeh, Nidal Shaker & Saleh, Israa Saeed. (2020). Measuring and analyzing the impact of the public budget deficit on the public debt in Iraq for the period 2003-2016. *Al Koot Journal of Economic and Management Sciences*, 12(35), 15-32. (in Arabic)
- Kalloub, M., & Odabas, H. (2019). Palestinian Economy Assessment: Public Revenues, Expenditures and Current Issues. Paper presented at the 8th SCF International Conference on "The Economic and Social Impacts of the Globalization and Liberalization", Antalya/Turkey .
- Khalidi, R. (2019). The structural transformation of the Palestinian economy after Oslo. From the river to the sea: Palestine and Israel in the shadow of "peace, 95-123.
- Klein, M. (2018). The Endurance of the Fragile Oslo Accords. *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture*, 23(2/3), 58-66 .
- kun Wang, Y., Zhang, L., & Ho, W.-m. (2020). The Priority of Exploiting Fiscal Revenue or Lessening Public Expenditure: Evidence from China. *Applied Finance and Accounting*, 6(1), 54-65. <https://doi.org/10.11114/afa.v6i1.4731>
- Lang, B., Botha, E., Robertson, J., Kemper, J. A., Dolan, R., & Kietzmann, J. (2020). How to grow the sharing economy? Create Prosumers! *Australasian Marketing Journal (AMJ)*. <https://doi.org/10.1016/j.ausmj.2020.06.012>
- Majeed, Namaa Ali, & Attia, Ahmed Sobeih. (2020). The optimal allocation of public expenditures ... An objective treatment to achieve economic growth, Iraq is a case

- study for the period 2004-2018. *Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, 12(3), 73-91. (in Arabic)
- Martin, A., & Boatman, R. (2019). From Failed to Fair: Learning from the Oslo Accords to foster a new rights-based approach to peace for Palestinians and Israelis.
- Michaillat, P., & Saez, E. (2019). Optimal public expenditure with inefficient unemployment. *The Review of Economic Studies*, 86(3), 1301-1331. <https://doi.org/10.1093/restud/rdy030>
- Ministry of Finance. (2018). Citizen Budget. Ramallah-Palestine: Palestinian Ministry of Finance and Planning. (in Arabic)
- Miqdad, Mohamed Ibrahim. & Kahlout, Khaled Omar. (2016). The reality of the current revenues and expenditures of the Palestinian National Authority in light of the Israeli obstacles. *The Journal of the Islamic University for Humanitarian Research*, 17 (1). (in Arabic)
- Modalla, Samir Mostafa. (2018). Determinants the Palestinian public revenues and their analysis. *Journal of Banking Financial Economics and Business Administration*, (07), 08-52. (in Arabic)
- Monetary Authority. (2019). Basic indicators to Palestinian economy. (in Arabic)
- Moreno-Enguix, M. D. R., & Lorente Bayona, L. V. (2017). Factors affecting public expenditure efficiency in developed countries. *Politics & Policy*, 45(1), 105-143. <https://doi.org/10.1111/polp.12194>
- Muhammad, Muhammad Hamid. (2020). The public budget deficit and tratment methods (Islamic instruments in Sudan as a model). *Political Issues* (61). (in Arabic)
- Muhammad, Russell Jawad & Muhaimid, Saeed Khattab. (2020). Geopolitical implications of the problem of economic dependency using quantitative indicators in Iraq 2003-2018. *Journal of Adab Al-Farahidi*, 12 (42), 203-222. (in Arabic)
- Nasser, Abeer Ali & Hadi, Salem Awad. (2019). The role of fiscal policy tools to reduce the state's public budget deficit in accordance with the terms of the International Monetary Fund. *Journal of Accounting and Financial Studies*, 14 (48). (in Arabic)
- Oberschall, A. (2019). Contours of an Israeli-Palestinian peace settlement. *Corvinus Journal of Sociology and Social Policy*, 10(2), 95-102. <https://doi.org/10.14267/CJSSP.2019.2.5>
- Okasha, Ahmed Khaled. (2018). The Palestinian Economy Between Unity and Attempts at Dismantling: A Reading in Previous Studies. *Journal of Al-Quds Open*
- Oumer, H., & Ramakrishna, G. (2020). Government Revenue, Expenditure and Fiscal Deficits in Ethiopia: An asymmetric Co-Integration Approach. Paper presented at the seventeenth international conference on the ethiopian economy .
- Palestinian Economic Policy Research Institute - Mas. (2019). The performance of the general budget 2018 compared to 2017 and the clearing crisis. Palestine: Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS). (in Arabic)
- PMA. (2019). Economic main indicators in Palestine from <http://www.pma.ps>
- Qwader, A. S., & Aloshaibat, S. D. (2020). Components of the Public Budget and their Effects on Public Debt in Jordan. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(3), 88-96. <https://doi.org/10.32479/ijefi.9717>
- Saleh, Mohammed. (2007). The contributing Factors to increase the Palestinian Authority's revenue from value-added tax. The Islamic University - Gaza, Faculty of Economics and Administrative Sciences. Gaza-Palestine: The Islamic University - Gaza. (in Arabic)

- Saqer, S. (2019). Public Administration in Palestine. *AARMS-Academic and Applied Research in Military Science*, 18(1), 129-136-129-136. <https://doi.org/10.32565/aarms.2019.1.8>
- Sasmal, R., & Sasmal, J. (2016). Public expenditure, economic growth and poverty alleviation. *International Journal of Social Economics*. <https://doi.org/10.1108/IJSE-08-2014-0161>
- Schenker, H., & AbuZayyad, Z. (2018). 25 Years Since the Oslo Accords-What Next? *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture*, 23(2/3), 117-134.
- Shikaki, I. (2019). The Political Economy of Growth and Distribution in Palestine: History, Measurement, and Applications. *The New School*.
- Silla, Ola. (2005). Determinants of public revenues in Palestine. An-Najah National University, College of Graduate Studies. Nablus-Palestine: An-Najah National University. (in Arabic)
- Smol, M. (2019). The importance of sustainable phosphorus management in the circular economy (CE) model: the Polish case study. *Journal of Material Cycles and Waste Management*, 21(2), 227-238. <https://doi.org/10.1007/s10163-018-0794-6>
- UNCTAD. (2014). The leakage of Palestinian financial revenues to Israel under the Paris Economic Protocol. New York and Geneva: United Nations. (in Arabic) *University for Research and Administrative and Economic Studies*, 6 (2), 55-71. (in Arabic)
- Williams, D. W., & Calabrese, T. D. (2016). The status of budget forecasting. *Journal of Public and Nonprofit Affairs*, 2(2), 127-160. <https://doi.org/10.20899/jpna.2.2.127-160>
- Zahra, shaker. (2016). Oslo Agreement and its reflections on Palestinian issue 1993-1994. (MA), University of Ahmed Deraya-Adrar, Algeria. (in Arabic)